الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد
UNIVERSITÉ DE TLEMCEN
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية
رمز المذكرة:68/017/ل ع

الموضوع:

مفهوم القاعدة النحوية عند سيبويه

-التركيب الإسمي أنموذجا -

إعداد الطالبة:
زكية سعدي

إشراف:
أ.د محمد بلعيدوني

لجنة المناقشة		
أ.الدكتورة	ناصر بلخيتر	رئيسا
أ.الدكتور	طاهر قطبي	ممتحنا
أ.الدكتور	محمد بلعيدوني	مشرفا مقررا

العام الجامعي: 1439-1440/2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

يسعدني في فاتحة هذا البحث أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لعائلتي الكريمة التي صبرت علي طيلة هذا المشوار الدراسي الطويل.

كما أتوجه بالإمتنان إلى أستاذي المشرف "محمد بلعيدوني " الذي كان له الفضل في توجيهي بإنجاز هذا البحث.

كما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة في إعدادي لهذا العمل.

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى الوالدين الكريمين اللذان كان لهم الفضل الكبير في نجاحي.

كما أتقدم بإهداء إنجازي هذا لجميع إخواني و أخواتي. و إلى كل من علمني و ثأثرت بعلمه و أخلاقه ، و إلى كل الأساتدة الذ ين إنتفعت بعلمهم

مقدمة

مقدمة:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد :

يكاد يكون النحو العربي من أكثر العلوم العربية التي شغلت اهتمام علماء العربية منذ القديم وعلى ما يبدو لي أن الموضوع قد حظي بعناية خاصة في زمانه أولاها النحاة درجة كافية من الدراسة والبحث حول حقيقة هذا العلم.

ومما لا شك فيه أن هذا التراث النحوي الذي خلفه الأقدمون أمثال الخليل وسيبويه قد تعرض لانتقادات شديدة لم توجه إلى واحد من علوم العربية إلا أن المتأمل لكتب تاريخ النحو لابد له أن يقف وقفة إعجاب وتقدير كبيرين لذلك الجهد العظيم الذي بدله أسلافنا في سبيل بناء صرح هذا العلم الذي أضحى من أهم علوم اللغة العربية.

ومما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع أسباب عديدة، أذكر منها الرغبة في الوقوف على أصالة التراث النحوي القديم الذي خلفه علماؤنا القدماء، وكذلك مما حفزني أكثر هو معرفة سر وقوف النحو صامدا في وجه الانتقادات التي وجهت له، والشوائب التي اعترضته ،لأن النحو الذي تتعلمه الأجيال اللاحقة هو النحو الموروث الذي تركه الخليل وسيبويه ومن جاء بعدهما، وحتى الدراسات النحوية الحديثة ما هي إلا امتداد لدراسات السابقين.

وتتمثل أهمية هذا البحث في الوقوف على مفهوم القاعدة النحوية عند سيبويه والتي سأقتصر فيها على تحديد مفهوم التركيب الإسمي مما يستدعي الأمر في ذلك الرجوع إلى التراث النحوي القديم والذي صار فيما بعد مادة للتدريس تتعاقب الأجيال على دراسته وذلك أن معرفة هذه القواعد وتحديد مفاهيمها يجعلنا نتعرف على حقائق معاني الكلام وضبط أصولها لكي يصح الإستدلال على قواعد محكمة.

ويهدف البحث في هذا الموضوع إلى الإجابة عن أسئلة دقيقة ومحددة تكمن في :

ما هو مفهوم القاعدة النحوية عند سيبويه؟ وما هو التركيب الإسمي ؟ وما هي عناصر الجملة الإسمية؟ وما هي أصول هذه الأسماء عند سيبويه؟

وللوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة، اتبعت خطة اجتهدت فيها لكي تكون ملائمة لموضوع البحث ومنهجه واقتضت مني طبيعة هذا البحث أن أجعله من مدخل وفصلين وخاتمة، أما المدخل فقد تحدثت فيه عن نشأة سيبويه وطلبه للنحو، بينما الفصل الأول خصصته للحديث عن نشأة النحو العربي لأن التطرق لمواضيع النحو العربي يستلزم الرجوع إلى البذرة الأولى لنشأة هذا الفن، ويتضمن هذا الفصل أربعة مباحث تطرقت في المبحث الأول إلى أسباب وضع النحو، والمبحث الثاني جعلته لنشأة النحو وتطوره، والمبحث الثالث تناولت فيه أقسام الكلمة، وختمت هذا الفصل بالحديث عن ظاهرة الإعراب والبناء التي لايخلو الدرس النحوي من الحديث عنها ،أما الفصل الثاني تعرضت فيه للحديث عن مفهوم التركيب الإسمي عند سيبويه، ويندرج تحت خمسة مباحث تحدثت فيها عن مفهوم المرفوعات من الأسماء، ثم تتبعت في المبحث الثاني مفهوم المنصوبات من الأسماء والمبحث الثالث وضعته للأسماء المجرورة والتوابع، ثم ذكرت الأسماء المبنية وأنهيت الفصل الثاني بالأسماء التي تعمل عمل الفعل.

ولخصت في خاتمة هذا البحث أهم النتائج التي توصلت إليها.

واتبعت في بحثي هذا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لأني اعتمدت على وصف إحدى الظواهر اللغوية التي تتجلى في مفهوم القاعدة النحوية عند سيبويه والتي ترتكز على التركيب الإسمي، كما استندت إلى جانب على المنهج التحليلي في تحليل عناصر الجملة الإسمية والتعرف على أحكامها النحوية وحالاتها الإعرابية المختلفة.

أما فيما يخص الحديث عن مصادر البحث ومراجعه أمر لابد منه لأن البحث لا يستوي إلا بالعودة إليها، ومن بين المصادر التي اعتمدت عليها أخص في المقام الأول المصدر الذي يعد موضوع هذه الدراسة وهو (الكتاب لسيبويه)، ونجد من بين المصادر أيضا (لسان العرب لابن منظور) و (أساس البلاغة للزمخشري) و(القاموس المحيط للفيروز آبادي) ومن المراجع التي اعتمدت عليها بكثرة في بحثي هذا هي (شرح المفصل لابن يعيش موفق الدين) ، (وشرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي) و (شرح الرضى على الكافية) و(الأصول في النحو لابن السراج) و(النكت في تفسير كتاب سيبويه للشنتمري).

كما أن البحث في مواضيع النحو العربي ليس ميسور الجانب خاصة إذا تعلق الأمر بقضية من قضايا التراث النحوي القديم، ومن بين العقبات التي واجهتني، صعوبة فهم بعض المصطلحات في كتاب سيبويه، وكذلك استصعب علي الأمر في فهم موضوعات الكتاب لكونها متداخلة.

وفي الختام لست أظن بأن هذا البحث قد ألم بجميع جوانب الموضوع ولم يترك شيئا، لأني بدلت جهدا في ذلك نظرا لما تهيأ لي من ظروف، وأرى بأنه لا يزال مجال البحث في هذا الموضوع مفتوح الدراسة.

وفي الأخير أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف محمد بلعيدوني الذي وجهني في إعداد هذا البحث المتواضع.

ويسرني الإستفادة من تصويبات الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة وأقدم لهم جزيل الشكر والإحترام.

الطالبة سعدي زكية

2018/04/17

مدخل : سيبويه نشأته و طلبه للنحو

لقد لقي علم النحو العربي إهتماما كبيرا منذ القديم،حيث شهد عناية خاصة لدى البلغاء والفصحاء من أهل اللغة وعلماء النحو .

لذلك يعتبر علم النحو من الموضوعات التي أولاها العلماء القدامى بأوفر قسط من الدراسة و الإجتهاد،في سبيل النهوض بهذا العلم وبناءه على أسس وقواعد سليمة بغية المحافظة عليه من اللحن وذلك حتى يجعلوا منه صرحا عاليا من علوم اللغة العربية،كما يعد التراث النحوي الذي خلفه علماء اللغة العربية الأقدمون في غاية النفاسة والتميز حيث استطاع هذا الموروث العظيم الذي أفاد منه العلماء والنحاة وطلاب اللغة على مر العصور والأزمان، فقاموا بشرح بعضه وتهذيب بعضه الآخر وجعلوه مادة للتدريس في حلقاتهم الممتدة من بغداد شرقا حتى قرطبة غربا،غير أن هذا التراث النحوي قد اعتراه ما اعترى غيره من العلوم والمعارف من انتقادات وصعوبات،ما دعى كثير من الناس إلى الإبتعاد عن كتب علم النحو وضعف الميل إليها، وافتقر الناس إلى الرغبة فيها لكن كل ذلك كان مداعاة لأصوات متعددة تنادي بإصلاح النحو العربي وتنقيته من الشوائب التي اعترضته على مر العصور المختلفة والمساهمة في تقريبه وتبسيطه للطلاب بمختلف مستوياتهم العلمية و قدراتهم العلمية لذلك فقد ظهر قديما وحديثا من بسط اللغة المستخدمة في النحو العربي ومن قام باختصار قواعده وتبسيطها وبلورتها وعليه استطاع هذا الأخير أن يكون حلقة وصل بين التراث النحوي القديم والتراث النحوي الحديث ليصل إلينا كاملا مستكملا،بل كان الأساس في ازدهار اللغة العربية الفصحى التي تدرس اليوم ونجهل سر وجودها ومسار تطورها، ذلك لأن سرها العميق هو هذا العلم الجليل الذي ساهم في الكشف عن معاني اللغة العربية بمختلف دلالاتها ومعانيها،ولاسيما في الفهم الصحيح لمعاني القرآن الكريم،وتفسير آياته واستنباط الأحكام المأخوذة منه ويعود الفضل في ذلك إلى علماء اللغة والنحو القدماء منهم والمحدثين الذين سخروا لنا هذا العلم النافع في أبسط أشكاله وألوانه،فصاحب هذا العلم سيذوق جمال اللغة وبهاء القرآن الكريم .

ومما لاشك فيه أن المتصفح لكتب النحو يدرك لا محالة قيمة هذا العلم الفريدة من نوعها مقارنة بالعلوم الأخرى فهو علم بأصول تعرف به أحوال الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء،أي من حيث ما يعرض لها في حال تركيبها، فلولاه لما تمكنا من ضبط معاني القرآن الكريم،ومختلف النصوص

النثرية والشعرية وفهمها على أدق وجه وقد اختلفت المدارس النحوية باختلاف آراء علمائها بحيث توجد المدرسة البصرية والكوفية اللذين تمركزتا في بلاد العراق التي كانت موطنا للنشاط العلمي ونشأت فيها العلوم العربية،أما مدرسة البصرة فقد كانت تطورا لعلم الخليل ويعود الفضل لسيبويه في تطوير هده المدرسة وعليه تأسست أول مدرسة نحوية ترأسها سيبويه نفسه،أما الكوفيين فكانوا يخالفون البصريين في معظم القواعد النحوية، وقد حصل تنافس تاريخي بينهما، وتزعمها الكسائي، لكنه مع الزمن فضل الجمهور المدرسة البصرية وأفكارها لسهولتها ومنطقيتها حيث أن الأفكار الكوفية كانت في الغالب متعمدة لمخالفة المدرسة البصرية ، ومن خلال ما تقدم ندرك أن البصريين كانوا في القواعد النحوية أرسخ قدما وأوسع علما وأولى بالثقة .

لذلك كان الكوفي يأخذ عن البصري في دراسة النحو والإشتغال به لكن السياسة في ذلك العصر اقتضت ظهور الكوفيين بعد قيام الدولة العباسية حيث كانوا من أنصارها لذلك انتشر مذهبهم ورجحت في المناظرات حجتهم [1].

ومن هنا يتوضح لنا أن هذا التراث النحوي الأصيل لم يأتي من العدم،بل كان نتيجة بصمات خلدها علماء اللغة والنحاة القدماء الذين بلغوا درجة كافية من البحث والإجتهاد في سبيل الوصول إلى قمة هذه الدراسة النحوية محاولين عبور جسورها الصعبة وطرقها الشاقة لتصلنا من خلالها مؤلفات ثمينة ربما يجهلها الكثير من الناس،وعلى رأسها كتاب سيبويه الذي عرف باسم " الكتاب " حيث وصلت قيمة الكتاب إلى الدرجة التي تكفي فيها الإشارة بكلمة "الكتاب " ليعرف أن المقصود به هو كتاب سيبويه في النحو .

ويعد سيبويه من أعظم علماء النحو في التاريخ ، فهو أحد بناة الثقافة العربية وصانعي الحضارة الإسلامية، فقد ساهم في بناء علم النحو العربي وجعله صرحا عاليا ،وذلك بتأليف كتابه المشهور با" الكتاب " الذي يدون وينسق قواعد اللغة العربية، فقد استطاع من خلال تأليفه هذا أن يخلد بصمة

[1] - عبد العزيز عتيق ، المدخل إلى علم النحو والصرف ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط 2 ، سنة 1974 ، ص 140 – 141 .

في تاريخ التراث العربي وإحياء أصالته وثقافته النحوية،لذلك لابد من الوقوف على نشأته وطلبه النحو .

أولا : نشأته وطلبه للنحو .

سيبويه هو عمرو بن عثمان بن قنبر وهو فارسي الأصل ، وينتمي بالولاء إلى الحارث بن كعب بن عمروا بن علة بن جلد بن مالك بن أدد .

وقد رأى بعض العلماء القدماء أن هذا اللقب الفارسي ، سيبويه مركب من " سيب " بمعنى التفاح، "ويه " بمعنى الرائحة،أي رائحة التفاح [1].

وقد ولد سيبويه بالبيضاء وهي أكبر مدينة في كورة اصطخر بفارس ويرجح أن ولادته كانت في حدود (135 هـ) وبعدها انتقل مع أهله من قرية البيضاء بشيراز واستقر في البصرة التي كانت مركزا للثقافة الإسلامية ومقرا للدراسات الدينية والنحوية، وكان صبيا وقتها،وشرع يطلب العلم فيها، فكان الحديث والفقه من أول ما يدرس العلماء فأعجبه ذلك وصحب الفقهاء وأهل الحديث فأخذ فيها علم القراءات ثم طلب الفقه و الحديث على حماد بن سلمة * المحدث المشهور والفصيح الذي كان يعنى بالعربية [2].

وقد تعلم سيبويه الأدب والنحو على يد عيسى بن عمرو الثقفي الذي أخذ بدوره من عبد الله أبي إسحاق الذي أشير إليه في بعض المصادر العربية القديمة أنه أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل، واسم يونس ابن الحبيب الذي أورده سيبويه كثيرا في كتابه وقد أكثر سيبويه من النقل عنه في كتابه حيث بلغ نقله عنه حوالي 200 رواية، والخليل بن أحمد الفراهيدي يعتبر أشهر أساتذة سيبويه وأهمهم فقد لازمه كظله وتعلم منه الكثير ، وقال السيرافي عنه :" كان الغاية في استخراج مسائل

---

[1] – ينظر : " تقديم " سيبويه أبي بشر عثمان بن قنبر ، الكتاب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ، 1988 م ، ص 3 .

* حماد بن سلمة بن دينار البصري كان مفتي البصرة ، المصدر نفسه ، ص 7

[2] – ينظر : خديجة الحديثي ، المدارس النحوية ، دار الأمل ، الأردن ، الطبعة الثالثة ، سنة (1422 هـ– 2001 م) ، ص 79 .

النحو وتصحيح القياس فيه،وليس الخليل بحاجة إلى أن أسهب في ترجمته وهو الأستاذ الأكبر لسيبويه،وعامة الحكاية في كتابة عنه "[1] .

أما تلاميذه فلم يكن له تلاميذ كثر وذلك لأنه توفي في ريعان شبابه،ولكن يبقى أبو الحسن الأخفش وقطرب من أهم تلاميذه كما ترجح بعض الروايات أيضا أن قلة هؤلاء التلاميذ ناجمة عما يذكرون من أنه كانت في لسانه حبسة ولعل تلك الحبسة على ما يبدوا من مبالغة في تصويرها هي التي دفعته إلى التأليف،وتنحت به عن مقام الأستاذية الواسعة إلى مقام التأليف البارع المقتدر،الذي بجانبه فضول القول،وفضول الفكر [2].

ثانيا : مناظراته .

لما تنوعت الثقافة عند سيبويه وتوسع علمه بالنحو والصرف وبعدها رحل إلى بغداد والتقى هناك بشيخ الكوفيين الكسائي وصارت بينهما مناظرة في النحو،وهي المسألة المعروفة بالمسألة الزنبورية :" كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور،فإذا هو هي،أو فإذا هو إياها " [3].

لكن الكسائي تغلب على سيبويه فترك بغداد وعاد إلى بلاد فارس ويذكر بأن سيبويه أخفق في هذه المناظرة إخفاقا مبلغ الظن أن الكوفيين إفتعلوه،إذ لم يكن إخفاقا علميا،وإنما هو إخفاق مظاهرة علمية ليس لها وجه من الحق،أو لها وجه من الحق كوفي يخالف وجه الحق البصري .

ومهما يكن من شيء فإن يحي البرمكي قد حفظ لسيبويه مقامه آخرا كما حفظه له أولا،فأجازه بعد تلك المناظرة بعشرة آلاف درهم،من تلقاء نفسه،أو بإيعاز من الكسائي كما تذكر كتب التراجم [4].

---

[1] – المصدر السابق ، الكتاب ، لسيبويه ، ص 11 .

[2] – ينظر : المصدر نفسه ، ص 16 – 17 .

[3] – ينظر : المصدر نفسه ، ، ص 17 – 18

[4] – المصدر نفسه ، ص 18 .

ثالثا : مفارقته بغداد ووفاته .

وبعد ذلك فارق سيبويه بغداد وعاد إلى الأهواز، حيث يقال أنه سأل عمن يرغب في النحو، فقيل له : طلحة بن طاهر،فاعتزم الخروج إليه،فيقول بعضهم: إنه عرج على البصرة قبل الخروج إليه بينما يقول آخرون، إنه مضى إليه قدما،أما البعض الآخر قال: إنه دخل شاطئ البصرة ووجه يطلب الأخفش تلميذه،فجاءه فقص عليه ما جرى بينه وبين الكسائي،و كان مسقط رأسه بالأهواز فمات بها،واختلف المؤرخون على سنة وفاته،إلا أن أرجح الأقوال ترجح بأنه توفي عام (180 هـ 796 م) على أقرب الروايات [1].

رابعا : كتاب سيبويه .

كما أن أي متصفح لكتاب سيبويه،لعل أول ما يلاحظ على الكتاب أن سيبويه لم يضع له اسم يفرد به، وربما أعجلته وفاته عن تسميته،كما أعجلته عن وضع مقدمة وخاتمة ينتهي بها،ولا يوجد فيه ترتيب أو تقسيم كبقية كتب النحو التي جاءت بعده .

لكن ذلك لا ينفي أن الكتاب لم يكفل له منهج سديد في التصنيف فقد نسق سيبويه أبوابه وأحكمها إحكاما دقيقا،وخاصة إذا عرفنا بأنه أول كتاب جامع في قواعد النحو والصرف،إذ جعله في قسمين كبيرين،أما القسم الأول فخصه بالنحو من جميع أطرافه في الجزء الأول من الكتاب وأوائل الجزء الثاني،أما فيما يخص القسم الثاني خاض فيه المباحث الصرفية محيطا بكل تفاصيلها إحاطة تامة [2].

وبالنسبة لما وجد من غموض في جوانب من الكتاب كان سببا في أن يتناوله الكثير من النحاة بالشرح والتفسير والتعليق،ومن أشهرها شرح السيرافي الذي شرحه شرحا أعجب به المعاصرون وشرح الرماني ، وابن السراج، والزمخشري ، كما عنوا عناية واسعة بشرح شواهده الشعرية وكذا نسبة المجهول

[1] – المصدر السابق ، الكتاب سيبويه ، ص 18 – 19 .

[2] – شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف ، القاهرة، الطبعة السابعة سنة 1968 م ، ص 60 – 61 .

منها إلى من نظموه من العرب،وكان أول من عني بذلك الجرمي وبعده عني كثيرون شرح هذه الشواهد وفي مقدمتهم المبرد والزجاج والسيرافي [1].

وعليه فقد صار كتاب سيبويه منهلا للعلماء والدارسين،حيث تحول كل ما ذكره من قواعد النحو والصرف إلى ما يشبه نحوما قطبية ثابتة ظل النحاة بعده إلى اليوم يهتدون بأضوائها في مباحثهم ومصنفاتهم .

[1] - ينظر : المرجع نفسه ، ص 62 – 63 .

الفصل الأول

المبحث الأول : أسباب وضع النّحو.

المبحث الثاني : نشأة النحو وتطوره.

المبحث الثالث : أقسام الكلمة.

المبحث الرابع : الإعراب والبناء .

المبحث الأول : أسباب وضع النّحو

تمهيد حول الفصل الأول:

بعد المد الإسلامي واتساع رقعة الدولة الإسلامية، دخلت كثير من الشعوب الغير عربية في الإسلام وقد نتج على إثر ذلك إحتكاك العرب بغيرهم من الأعاجم، وانتشرت اللغة العربية كلغة مستعملة بين هذه الشعوب المختلفة مما أدى ذلك إلى شيوع اللحن ودخوله في اللغة العربية وتأثير ذلك على ألسنة العرب، فدعت الحاجة علماء ذلك الزمان إلى تأصيل قواعد اللغة، وذلك بالتفكير في وضع أصول وقواعد لمواجهة خطر اللحن، والحد من هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد اللّغة العربية، خاصة فيما يتعلق بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وجل العلوم الإسلامية الأخرى، وذلك من أجل المحافظة على مكانة اللغة العربية لغة القرآن الكريم.

أولا : تعريف النّحو لغة:

لقد تطرقت إلى تعريف النَّحوُ في المعاجم اللغوية، حيث نجد قد ورد في القاموس المحيط للفيروز آبادي، في مادة (النّحيُ) (النَّحوُ) [1]هو الطريق والجهة ج أنحاء ونحو والقصد يكون ظرفا وإسما ومنه نحو العربية وجمعه نحو كعتل ونحية كدلو ودلية نحاه ينحوه وينحاه قصده، كانتحاه ورجل ناح من نحاة نحوي ونحا مال على أحد شقيه، أو انحنى في قوسه وتنحى له اعتمد كانتحى في الكل وأنحى عليه ضربا أقبل، والإنتحاء اعتماد الإبل في سيرها على أيسرها كالإنحاء ونحاه صرفه وبصره إليه، ينحاه وينحوه رده وأنحاه عنه عدله والنُّحوَاء كالغُلوَاء الرّعدَة والتَّمَطي وبنو نحو من الأزدي، (النّحيُ) بالكسر الزّق أو ما كان للسُّمن خاصة كالنّحي والنحى كفتى وجرة فخار يجعل فيها لبن ليمخض ونوع من الرطب و سهم عريض النصل. ج أنحاء ونحي ونحاء ونحا اللّبنَ ينحيه وينحاه مخضه و أزاله كنحاه فتنحى وبصره إليه صرفه والنّاحية والنّاحاة الجانب وابل نحي كغني متنحية والمنحاة المسيل الملتوي وطريق السانية و أهل المنحاة القوم البعداء وبالضم القوس الضخمة والعظيمة السنام من الإبل وأنحى له السلاح ضربه به وانتحى جد وفي الشيء اعتمد وهو نحية القوار على أي الشدائد تنتحيه [2].

---

[1] – ينظر : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، دار الجيل ، بيروت لبنان ، (بلا تاريخ) ، الجزء الرابع ، ص 396 _ 397 .

[2] – المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

وعليه نستخلص مما سبق، أن معاني النحو في اللغة لا تخرج عن القصد والطريق والجهة التي تقصدها كما جاء في لسان العرب لإبن منظور المتوفي سنة 711 هـ، أن اعرابي قال: " إنكم تنظرون في نحو كثيرة " أي في ضروب من النحو، شبهها بعتو والوجه في مثل هذه الواوات إذ جاءت في جمع ثدي وعصي وحقي [1]".

وعليه فإن النّحو يكون مصدر الفعل الثلاثي الناقص الواو نحا ينحو الشيء بمعنى قصده ونهج نهجه ومنه نحا ينحو نحو فلان أي اقتضى أثره والنحو جمعه أنحاء، ونحو هو الجانب والجهة والطريق والمثل والمقدار والقصد والنحوي جمعه نحويون أو نحاة، وهو العالم بالنّحو.

أما المعنى اللغوي للنّحو في المعجم الوسيط، نجد أنه جاء في المعجم الوسيط في مادة (نحا) [2]ج نحانحة.

(نحَا) إلى الشّيء نحوًا: مال إليه وقصده فهو ناح، وهي ناحية، والشيء قصده وكذا عنه أبعده وأزاله.

نحى اللّبن نحيا مخضه، وأنحى في سيره مال إلى ناحية وعليه اقبل يقال، أنحى عليه ضربا، وأنحى عليه باللّوم، وله بالشيء عرض يقال، أنحى له بسهم، وناحاه صار كل منهما نحو الآخر، ونحى عليه بالشيء عرض له به والشيء أبعده وأزاله عن مكانه، يقال نحى فلان عن عمله أي صرفه عنه وانتحى مال إلى ناحية وله عرض وعليه اعتمد وفي الأمر جدّ، تنحى صار في ناحية وزال وبعد، يقال نحاه فتنحى وله قصد واعتمد والنّاحي العالم بالنحو، (ج) نحاة، أما النّاحية الجانب والجهة حيث يقال: جلس ناحية الدار وهو في ناحية فلان في كتفه، وضربه بناحية سوطه طرقه، (ج) نواح، وأنحية والنّحواء الرعدة والتمطي، والنحو القصد، يقال: نحوت نحوه: قصدت قصده والطريق والجهة والمثل والمقدار والنوع (ج) أنحاء ونحو وعلم يعرف به أحوال أواخر الكلام إعرابا وبناء، والنحوي العالم بالنّحو (ج) نحويون، والنحي هو رق السمن ومن أمثالهم " أشغل من ذات النحيين " ونوع من الرطب [3].

وقد ورد النّحو في أساس البلاغة، في مادة (ن ح و)[4].

---

[1] – ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ن دار احياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، سنة 1988 ، الطبعة الأولى ، تحقيق علي سيري ، ص 76 .

[2] – ينظر: تأليف إبراهيم أنيس وآخرون ، المعجم الوسيط ، دار الفكر ، الجزء الثاني ، ص 908 .

[3] – المصدر نفسه والصفحة نفسها

[4] – ينظر : أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، أساس البلاغة ، تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود ط . د . ت ، بيروت ، لبنان ، ص 450 .

هو على أنحاء شتى، لا يثبت على نحو واحد، ونحوت نحوه وعنده نحو من مائة رجل، وإنكم لتنظرون في نحو كثيرة، وفلان نحوي من النحاة وانتحاه قصده وانتهى لقرنه عرض له:
وانتحى على شقه الأيسر، اعتمد عليه، وانحى عليه باللوائم إذا أقبل عليه، وأنا في ناحية فلان، وضربه بناحية سوطه وأتاه من ناحية الكرم فوجده كريما ومن أي النواحي أتيته وجدته مرضيا [1].
وقد جمع الإمام الدّاودي معاني النحو في اللغة العربية فقال (من البسيط).

للنّحو سبعُ مَعَانٍ قَد أَتَت لُغةً * جَمعتُهَا ضمن بيتٍ مُفرَد كَمُلاَ.
قَصدٌ ومثلٌ ومقدارٌ وناحيةٌ نَوعٌ * وبَعضٌ وحرفٌ فَاحفظ المثَلاَ [2].

وعليه نستخلص مما سبق أن مفهوم النّحو في المعاجم اللغوية لا تخرج عن معاني القصد والمثل والجهة وهذا ما تشابهت فيه التعاريف اللغوية، وقد سمي النّحو بهذا الإسم لقصد المتكلم أن يتكلم مثل العرب في فصاحتهم وطريقة كلامهم المتميزة بالبلاغة والفصاحة، وتجنبا للحن حفاظا على سلامة اللغة العربية.

ثانيا : تعريف النّحو اصطلاحا :

1 – من تعاريف النّحو الإصطلاحية عند العلماء الأوائل نجد :

أن أبا الأسود الدُّؤلي[3] قال لعلي ابن أبي طالب –كرم الله وجهه– لما ألقى إليه شيئا في أصول النّحو: " واستأذنه أن أضع ما صنع فسمى ذلك نحوا، وقد اختلف الناس في السبب الذي دعا أبا الأسود إلى ما رسمه من النّحو فقال أبو عبيدة: أخذ النحو عن علي ابن أبي طالب أبو الأسود الدؤلي "[4].
وعليه نجد أن التعاريف الإصطلاحية للنحو قد تعددت بتعدد آراء علماءها، إلا أن هدفهم كان واحدا وذلك حفاظا على مكانة هذا العلم العظيم، ومحافظة على منزلة اللغة العربية الفصحى لغة القرآن الكريم.
ويذكر أن عليا –كرم الله وجهه –قال: " تعلموا النّحو فإن بني إسرائيل كفروا بحرف واحد كان في الإنجيل الكريم مسطورا وهو: " أنَا ولّدتُ عيسَى" [5] بتشديد اللام فخففوه فكفروا، وما ورد على

[1] – المصدر نفسه والصفحة نفسها .
[2] – لعوض حمد ، المصطلح النحوي نشأته وتطوره في أواخر القرن 2 هـ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، سنة 1983 م .
[3] – ينظر : السيوطي ،كتاب تقريب المقرب ، تحقيق عبد الرحمن عفيف ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى سنة 1981 ، ص 41 .
[4] – محمد ابن إسحاق النديم ، الفهرست ، الدار التونسية للنشر سنة 1985 ، تحقيق مصطفى الشويخي ، ص 190 .
[5] – ينظر : تأليف المظفر بن الفضل العلوي ، الأغريض في نصرة القريض ، مطبعة طربين طبعة سنة 1976 ، تحقيق نهى عارف الحسن ، ص 14 ، 15 .

الحث في تعلم النحو وفي سر فضله و جلاله، وجلالة صناعته، وذلك جلي في الكتب والمتون والتي تنبئ بما فيه من عمق .

ومن هنا يتبين لنا أن ما قدمه أسلافنا في تلك الفترة الزمنية، من اصطلاحات مختلفة لعلم النحو العربي، وإنما كان الغرض الأسمى من ذلك هو عصمة اللسان من الخطأ وذلك للمحافظة على أصالة اللغة العربية الفصحى، لغة القرآن الكريم.

ولعل خير تعريف للنحو هو ما أورده ابن جني في كتابه الخصائص إذ يقول: " النّحو هو إنتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وأن شذّ بعضهم عنها رد به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا كقولك قصدت قصدا، ثم خص به إنتحاء هذا القبيل من العلم [1]".

وعليه فإن النّحو عند ابن أبي جني على هذا المفهوم هو محاكاة العرب في طريقة كلامهم تجنبا للحن وحتى يتمكن المستعرب من أن يكون كالعربي في فصاحته وسلامة لغته عند الكلام ومنه فإن العلم الذي يضع القواعد التي تحقق هذين الغرضين هو علم النحو، كما أن علماء اللغة والنحاة لم يتفقوا على تعريف واحد للنّحو، فلكل من هؤلاء تعريف خاص للنحو ولاشك ان اختلاف هذه التعاريف يرجع إلى تحديد دائرة القواعد النحوية [2].

2 – حسب المتأخرين بعد أبي الأسود :

بحسب ما ذكرته الرّوايات وكتب الأدب أن علم النّحو العربي، كان يسمى بالعربية في عصر أبي الأسود حيث نجد ابن سلام الجمحي في الطبقات يقول: " وكان أول من استن العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدولي[3] ".

ابن حجر في الإصابة يقول: " أول من ضبط المصحف ووضع العربية أبو الأسود " [4].

وعليه فإن التسمية بالنّحو بعد عصره إلا أنها لم تتجاوز الطبقة الثانية ذلك لأنها قد اشتهرت عنها مؤلفات اتسمت بأنها نحوية، وصرح فيها باسم النحو، أما بالنسبة لما ذكر في كتب التراجم من نسبة

---

[1] – ابن جني ، الخصائص ، دار الكتاب العربي لبنان ، بيروت ، سنة 1988 ، تحقيق محمد علي النجار ، الجزء الأول ، ص 34 .

[2] – ينظر : المرجع السابق ، عبد العزيز عتيق ، المدخل إلى علم النحو والصرف ، ص 135 .

[3] – نقلا عن ، محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف ، القاهرة ،ط2، سنة 1995 ، ص 32 .

[4] – المرجع نفسه ، ص 33 .

التسمية بالنحو إلى أبي الأسود، فالملاحظ فيه انسحاب التسمية الطارئة بالنحو على ما كان من أبي الأسود ضرورة أن ما وضعه أبي الأسود أساس ما وسموه بالنحو [1].

وقد ذكر أن أبا الأسود لما عرض على الإمام ما وضعه فأقرأه بقوله: " ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت ".

فآثر العلماء على تسمية هذا العلم باسم النّحو وذلك حفاظا لكلمة الإمام التي كان يراد بها أحد معاني النحو اللغوية والملائمة بين المعنى اللغوي والإصطلاحي [2].

وأشار العلامة عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز إلى النحو والإعراب وأثره في المعنى وفي نظم الكلام ومكان النحو منه، " واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها " [3].

وعليه يبدوا لنا من خلال كلامه، أن دائرة النّحو يجب أن تكون أوسع من البحث في ظاهرة الإعراب وضبط أواخر الكلمات، لذلك يجب العمل بكل قوانينه وأصوله وأحكامه، وأن تكون على دراية بمناهجه حتى نتمكن من فهم معاني الكلام في اللغة العربية على أدق وجه.

كما عرفه العلامة الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: " يطلق على ما يعم الصرف وعلى ما يقابله ويعرف على الأول بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال أفرادها وحال تركيبها وما يتبعها من بيان شروط لنحو النواسخ، وحذف الغائب، وكسرها وفتحها، أو نحو ذلك وعلى الثاني يخص بأحوال لتركيب " [4].

ومن هنا يتبين لنا أن النحو علم بأصول ، تعرف به أحكام الكلمات في اللغة العربية ، وما يظهر عليها من تغيرات ، وحالاتها الإعرابية المختلفة من فتح ونصب ورفع وجر .

لقد اختلفت الأسباب والروايات حول المصدر الرئيسي لوضع النحو ، حيث نطق العرب القدماء بلغتهم سليمة لذلك لم يكونوا بحاجة إلى قواعد يضبطون بها ألسنتهم ، لكن بعدما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية ، وزاد اختلاط العرب بغيرهم من العناصر غير العربية ، مما أدى إلى احتكاك العرب

---

[1] – ينظر : المرجع نفسه ،و الصفحة نفسها .

[2] – ينظر : المرجع السابق، و الصفحة نفسها .

[3] – نقلا عن عبد الحميد حسن ، القواعد النحوية مادتها وطريقتها ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثانية ، سنة 1952 ، ص 63 .

[4] – نقلا عن المرجع نفسه ، ص 64 .

بغيرهم من الأعاجم ، فخشي أهل اللغة من أن تصاب اللغة وأصولها بما يضعف من شأنها ، ويقضي على مقوماتها ، لذلك فكروا في وضع قواعد تصون اللسان وتعصمه من الخطأ [1].

فمن الأسباب التي جعلت الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم يحرصون على اللغة العربية الفصحى التي جاء بها القرآن الكريم أن بعض الأعراب كانوا يلحنون في قراءة القرآن الكريم فقد روي أن أعرابي طلب من أحد أن يقرأه شيئا من القرآن الكريم فأقرأه رجل من سورة براءة فلحن في قوله تعالى : ﴿وأذانٌ من الله ورسوله ، إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله برئ من المشركين ورسولُه ، فإن تبتم فهو خير لكم ﴾ [2].

لأنه قرأها بكسر اللام في رسوله ؟ إن يكن الله قد برئ من رسوله فأنا أبرأ منه " .

فقال الأعرابي : "كيف هي يا أمير المؤمنين ؟ "

فقال عمر : " أن الله برئ من المشركين ورسولُه "[3]

بالرفع فقال الأعرابي : " وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهم " .

وبعد هذا أمر الخليفة عمر ألا يقرأ القرآن إلا عالم باللغة .

ولا شك في أن انتشار اللحن هو الذي جعل عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ، يحرص حرصا شديدا على سلامة اللغة العربية بإتقان قواعدها لأن النحو بفضله يتم فهم القرآن الكريم والحديث النبوي الشرف فهما صحيحا .

كما نجد ابن قتيبة يقول : " سمع أعرابي مؤذنا يقول أشهد أن محمدا رسول الله ينصب رسول فقال : " ويحك ! يفعل ماذا .... ، ودخل أعرابي السوق فسمعهم يلحنون فقال : سبحان الله ! يلحنون ويربحون ، ونحن لا نلحن ولا نربح " [4].

وقال ياقوت : " ومر عمر ابن الخطاب رضي الله عنه على قوم يسيئون الرمي ، فغضب وقرعهم ، فقالوا : " إنا قوم متعلمين فاشتد غضبه وقال : " والله لخطأكم في لسانكم أشد على من خطئكم في

[1] – ينظر : المرجع السابق ، المدخل إلى علم النحو والصرف ، عبد العزيز عتيق ، ص 136 .

[2] – سورة التوبة ، الآية : 2 0 .

[3] – ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمان ، ارشاد الأريب ، دار المأمون ، الكويت ، ط 1975 ، الجزء الأول ، ص 77 – 78 .

[4] – ينظر : ابن قتيبة الدينوري ، عيون الأخبار ، ط مصورة عن دار الكتب سنة 1925 م ، الجزء الخامس ، ص 158 .

رميكم "كما مر برجلين يرميان ، فقال أحدهما للآخر " أسبت بالسين بدلا من الصاد فقال عمر : " سوء اللّحن أشد من سوء الرمي "[1] .

وعليه يظهر من خلال ما سبق ذكره أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قد عني عناية خاصة بعصمة اللسان العربي من الخطأ وذلك يتوضح من وراء معارضته في موقفه هذا ، والذي وضح اهتمامه الكبير بسلامة اللغة العربية وذلك للمحافظة عليها من خطر اللحن .

[1] – ينظر : محمد ابن القاسم الأنباري ، الأضداد ، ط المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت سنة 1978 ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ص 244 .

المبحث الثاني : نشأة النّحو وتطوره :

تمهيد :

بحسب ما ذكرته الروايات السابقة التي تحدثت عن وضع أبي الأسود لأبواب النحو ، وعن وضع نقط المصحف أن الدافع إليهما يعود إلى ما سمعه أبو الأسود الدولي أو أحد المسلمين من قراءات قرآنية وعبارات لحن الناطقون بها وذلك بسبب دخول اللحن في اللغة العربية .

أولا : الدوافع إلى نشأة النّحو :

1 – الدافع الدّيني :

يعتبر الدافع الرئيسي والسبب المباشر الذي أدى بعلماء اللغة إلى التفكير بوضع ضوابط لتأصيل قواعد اللغة العربية، ومواجهة ظاهرة اللّحن التي تفشت في تلك الفترة ، خاصة فيما يتعلق بالقرآن الكريم لذلك خشي المسلمين على كتابهم أن يصيبه اللحن في قراءاته مما يؤدي ذلك إلى تحريف آياته وتغيير مفهومها وبالتالي تغير الأحكام المأخوذة منه ، لذلك انصرف هؤلاء العلماء إلى بذل قصارى جهودهم في جمع اللغة ورواية الأشعار والغريب ، وكذا تصنيف المادة اللغوية و الإستفادة منها في تفسير القرآن وضبط نصوصه وتوجيه قراءاته [1].

وهكذا يظهر لنا أن العامل الديني كان السبب الرئيسي في ظهور الحركة العلمية وتطورها ، لذلك يعد النّحو ثمرة من الثمرات التي نشأت بفضل جهود العلماء الذين أرادوا خدمة معجزة الإسلام وسهروا على المحافظة عليها إن كان الله عز وجل وعد بحفظهما في قوله﴿ إنَّا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾. [2]

ولما كان القرآن الكريم قد نزل﴿بلسَان عَربي مُبين ﴾[3]كان لزاما أن يفسر باللغة التي نزل بها وهي اللغة العربية التي جمعت بين كل أنواع الفصاحة والبلاغة ، واختارت ما هو فصيح من لغات القبائل الأخرى وتركت ما استهجن من ظواهر في هذه اللغات ، فأصبح الأمر يتطلب إلى من يريد فهمه واستبطان معانيه أن يفسرها بلغات القبائل العربية الفصيحة وأساليبها المختلفة .

[1]– ينظر : المرجع السابق ، خديجة الحديثي ، المدارس النحوية ، ص 50 .

[2] – سورة الحجر ، الآية : 9 .

[3] – سورة الشعراء ، الآية : 195 .

ومن الدوافع الدينية أيضا ترجع إلى الحرص على أداءِ نصوص الذكر الحكيم أداء سليما فصيحا وخاصة بعد أن أخذ اللحن ينتشر على الألسنة ، والذي أخذ في الظهور منذ حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، غير أن اللحن في صدر الإسلام كان لا يزال نادرا وكلما تقدمنا مع الزمن اتسع انتشاره على الألسنة وخاصة بعد تعرب الشعوب المغلوبة التي كانت تحتفظ ألسنتها بكثير من عاداتها اللغوية مما أدى ذلك إلى التحريف في عربيتهم التي كانوا يتكلمون بها [1].

2 – الدافع الاجتماعي :

ويأتي هذا الدافع مكملا للدافع الديني ، حيث يرتبط به إرتباطا وثيقا ، فقد كانت جميع البيئات الإسلامية في تلك الفترة تحظى بالقوميات المختلفة التي هاجرت إليها بعد الفتوحات الإسلامية ، ولاسيما البصرة التي كثرت فيها الأجناس نظرا لموقعها الإستراتيجي ، وانتشرت نتيجة تجمع هذه القوميات المختلفة لغات متعددة أثرت على ألسنة العرب الذين كانوا يخالطونهم في جميع مجالات الحياة المختلفة ، فأخذت تنحرف عن اللغة الفصحى لغة القرآن الكريم ، وعلى إثر ذلك خشي العلماء المسلمون على اللغة الفصحى أن يصيبها التحريف نتيجة هذا الإختلاط ، ولكثرة الداخلين في الإسلام الذين يؤدي بهم جهلهم باللغة العربية الفصحى إلى الخطأ في قراءة القرآن الكريم لذلك يدل علماء اللغة قصارى جهودهم في سبيل ضبط اللغة وابعاد خطر اللحن عن السنة العرب وتصويب ألسنة غيرهم [2].

فاللغة كما عبر عنها ابن جني : " هي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم "[3] .

وعلى هذا الأساس فإن العرب المستعربة كانت بحاجة ماسة إلى من ييسر لها أوضاع العربية في تصريفها وتركيبها وإعرابها ، وذلك ليسهل عليهم إستعمالها بشكل صحيح في أحوالها الاجتماعية والدينية ، ذلك لأن اللغة العربية كانت لغة الدين الإسلامي الحنيف والوسيلة الأساسية للتواصل اللغوي وبهذا ساهمت اللغة في الترقية الاجتماعية حيث نجد الكثير من العلماء يعنون بالعربية جمعا ودراسة [4].

[1] – ينظر : المرجع السابق ، شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 11 .

[2] – ينظر : المرجع السابق ،خديجة الحديثي ، المدارس النحوية ، ص 50 .

[3] – ينظر : المرجع السابق ، ابن جني ، الخصائص ، الجزء الأول ، ص 33 .

[4] – ينظر : المرجع السابق ، شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 12 .

وهذا يعني أنه كانت هناك بواعث متشابكة دفعت إلى التفكير في وضع علم النحو ، ويجب أن نذكر إلى جانب ذلك رقي الفكر العربي ونمو طاقته الذهنية نموا هيأه وأعده للنهوض برصد الظواهر اللغوية وتسجيل الرسوم النحوية تسجيلا تنتظم فيه الأقيسة مما يعد ذلك لنشوء علم النحو ووضع قوانينه المشتقة من البحث الدقيق في العبارات والتراكيب ، ومعرفة أوضاعها وحالاتها الإعرابية [1] .

3 – الدافع اللغوي القومي :

لقد كان يوجد في البلاد العربية عند نشوء اللحن ووقوعه في اللغة العربية ثلاث لغات متداولة آنذاك ومن بينها اللغة المحكية في الحواضر حتى نهاية القرن الأول كما تدعى باللغة المثالية وهي التي تسمى اللغة الأدبية لغة الشعر والخطب وهذه تتقيد بالإعراب وضوابطه ، ونجد في المكانة الثانية اللغة البدوية وهي التي كانت تستعمل في البوادي وكانت تراعي أصول الإعراب ولا تخرج بضوابطه وهي التي اعتمد عليها النحاة واللغويين الذين كانوا يخرجون إلى المتكلمين بها في بوادي نجد وتهامة والحجاز و ما جاورها ، أما اللغة الثالثة هي لغة الحواضر المحكية بعد القرن الأول للهجرة وهي التي كانت تستخدم في مكة والمدينة والطائف وأطراف الشام .

كما أدى إختلاط لغات هذه الخواطر بلغات القوميات المختلفة وبدا ذلك في التخفيف من بعض قيود الإعراب وظواهره ، لذلك أصبحوا يرسلون أولادهم إلى البادية لتلقي اللغة الفصيحة والتمرن عليها بالممارسة حتى يكونوا فصحاء [2].

وبمجيء الإسلام ارتفعت منزلة اللغة العربية في نظر أصحابها ، وراحوا يضبطونها بقواعد وأصول حتى يحافظوا عليها من الضياع ، وذلك لأنها تمثل عناد القومية العربية ورمز وجود العرب الذين نزل بلغتهم القرآن الكريم ومن ذلك نجد العرب يعتزون بلغتهم إعتزازا شديدا ، وهذا ما جعلهم يخشون عليها من الفساد عند إختلاطهم بالأعاجم ، ويحرصون على رسم أوضاعها خوفا عليها من الفناء في اللغات الأجنبية [3].

[1] – ينظر : المرجع السابق ، شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 12 .

[2] – ينظر : المرجع السابق ، خديجة الحديثي ، المدارس النحوية ، ص 51 .

[3] – ينظر : المرجع السابق ، ص 12 .

ثانيا : مراحل (أطوار) نشأة النّحو العربي .

لاشك أن تطور النّحو العربي لم ينشأ دفعة واحدة حتى وصل إلينا كاملا ، بل إن الأصل في كل علم لابد له أن يمر بمراحل حتى يصل مرحلته الأخيرة .

1 –طور الوضع والتّكوين (بصري) .

ويبدأ هذا الطور من عصر واضح النّحو أبي الأسود إلى أول عصر الخليل بن أحمد ، وانتهى في عصر بني أمية ، ويرجع الفضل في وضعه إلى البصرة وقد اشتغل فيه طبقتان من البصريين بعد أبي الأسود حتى تأصلت منه أصول كثيرة ، وعرفت بعض أبوابه ، أما الطبقة الأولى التي أخذت عن أبي الأسود وقامت باستنباط الكثير من احكامه ، وقامت بنشره بين الناس وكان من أبرز علماء هذه الطبقة عنبسة بن معدان ، ونصر بن عاصم الليثي ، وعبد الرحمن ابن هرمز ، ويحي ابن يعمر العدواني حيث نجد بأن هؤلاء لم تقوى بينهم حركة التصنيف وكانوا يعتمدون بكثرة على حفظهم في صدورهم ورواياتهم بلسانهم ، وقد زعم بعض المؤرخين أن أستاذها أبا الأسود قد وضع مختصرا لما تقدم [1].

أما فيما يخص الطبقة الثانية ،كان لها حظ أوفر في هذا الأمر إذ مهدت لها سبيله مما نتج عن ذلك زيادة المباحث لديها وإضافة العديد من القواعد ، وجدت في تتبع النصوص واستخراج الضوابط وبفضل ذلك إستطاعت التصنيف ودونت بعض الكتب المفيدة ، ولم ينقض هذا الطور حتى وفق العلماء إلى وضع طائفة كبيرة من أصوله ، فنشأت لديهم فكرة التعليل التي كان أول من إتجه لها ابن ابي إسحاق ، فانفسخ ميدان القول في هذا العلم ، وتداولوه الناس في كتبهم التي كانت مزيجا بين النحو والصرف .... وما إلى ذلك من علوم العربية وبعدها أخذت هذه الفروع تمتاز بعضها عن بعض في البحث والتدوين حتى اشتهر بعض العلماء بالنحو [2].

2 –طور النشوء والنّمو (بصري كوفي)

أما هذا الطور يبدأ من عهد الخليل ابن احمد البصري ، وابي جعفر محمد ابن الحسن الرؤاسي إلى أول عصر المازني البصري ، وابن السكيت الكوفي ، وقد كان هذا الطور نقطة اشتراك بين البلدين من أجل النهوض بهذا الفن ، ولما ابتدأت هذه المرحلة ،أخذ العلماء في كتب النحو ومباحثه طبعا آخر

[1] – ينظر : المرجع السابق ، محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص 37 – 38

[2] – ينظر : المرجع السابق ، ص 38 – 40

غير ما اتجهوا إليه في الماضي ، حيث نشطوا في التقصي والإستقراء واستخراج القواعد وكان مبعث ذلك النشاط هو التنافس البلدي القائم بينهما ، فالخليل بعد أن جاب بوادي الحجاز مواجها العرب في صحراءها ومستمعا لأحاديثها فلما عاد إلى البصرة ، استجمع كل ما سمعه في هذا الفن ، وجمع أصوله وفرع تفاريعه كما ساق الشواهد وعلل الأحكام ، حتى بلغ غاية محمودة ونجد ممن حمل الراية في البصرة مع الخليل يونس ، وعاصرهما الرؤاسي الكوفي شيخ الطبقة الأولى الكوفية ، الذي اشترك معهما في التلقي عن الطبقة الثانية البصرية [1].

أما الكوفيين انصب اهتمامهم على الناحية الصرفية واستنبطوا للصرف كثيرا من القواعد التي سبقوا بها البصريين بينما الصرف كان عند البصريين في المحل الثاني ، ولم يكتف الكوفيون في دفع التخلف اللاحق بهم على ما فاتهم من شرف النحو ، وراحوا يتزاحمون عليه بالمناكب فظهر فيهم علماء وانبعث فيهم فكرة التأليف وكان أول مؤلف لديهم كتاب الفيصل للرؤاسي .

وقد ظهر في بلاد البصرة نجوم متألقة وتألف منها عقد الطبقة الرابعة بزعامة سيبويه الذي أبدع كتابه المعروف " بالكتاب "[2] وكان يعاصرها الطبقة الثانية الكوفية التي كان يتزعمها الكسائي الذي بذل جهدا في إخراج عدة مؤلفات استفادوا منها ، كما سعى في تكوين جبهة قوية من الكوفيين ثبتت أمام الجبهة البصرية ، وبدأت المناظرة هادئة في أول الأمر بين البلدين على يد الخليل والرؤاسي وبعدها اشتدّت نار الإجتهاد بينهما على إستكمال ما بقي من مواد هذا الفن ، لكن عند إلتقاء الفريقين ببغداد وابتداء الطور الرابع الجديد انطفأت نار العصبية السائدة بينهما ، وقد قطع هذا الطور درجة عالية في رقي هذا الفن [3].

وقد اتسعت المباحث في هذه الفترة عند المدرستين البصرية والكوفية اتساعا تطلبه ذلك الزمان حيث امتد البحث في هذه الفترة إلى الصيغ والأبنية وتوسعت مباحث الاعراب ، واندرجت مباحث الأبنية والصّيغ في مباحث النّحو وقد عرف علم النحو في ذلك الوقت بأنه علم يعرف به أحوال الكلمة العربية أفرادا وتركيبا ، كما استقل علم النحو عما كان في السابق عن المباحث اللغوية الأخرى وبهذا صار علما مستقلا بذاته وأخذ العلماء في كتب النحو إتجاها آخر غير ما اتجهوا إليه في الماضي ، وفي أعمال الفكر واستخراج القواعد وكان مبعث ذلك النشاط المنافسة الشديدة بين مدرستي البصرة

[1] – ينظر : المرجع السابق ، محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص 40 – 42

[2] – ينظر : المرجع نفسه ، ص43 .

[3] – ينظر : المرجع نفسه ، ص 44 .

والكوفة واختلفت كل نزعة عن الأخرى في وضع قواعدها ومقاييسها وعليه حرصت كل مدرسة على أن تفوز في الغلبة على الأخرى بهدف استكمال هذا العلم واكتمال فروعه فنشبت بينهما نار العداوة ثم هدأت الأوضاع بعدها [1].

وعليه نجد الكوفيين كان لهم فضل السبق في علم الصرف ، حيث عنوا بمسائله حتى فاقوا فيها على البصريين ، كما ازدهرت حركة التأليف في النحو ومن أشهر ما وصل إلينا منها كتاب العين للخليل ، والكتاب لسيبويه ، ومعاني القرآن للفراء ، والمقاييس للأخفش [2].

3 طور النضج والكمال : (بصري كوفي) .

أما هذا الطور يبدأ من عهد أبي عثمان المازني البصري ويعقوب بن السكيت الكوفي ، إلى آخر عصر المبرد البصري وثعلب الكوفي ، حيث هيأ الطور السابق لهذا الطور وذلك بسبب ما بذله رجاله من مجهودات كان له أثر بالغا في تخريج جمهور من العلماء امتاز به هذا الطور عن سابقيه في كلا البلدين ، فقد كان في البصرة أبا عثمان المازني وأبا عمر صالح الجرمي وأبا حاتم السجستاني والرياشي والمبرد وغيرهم ، أما في الكوفة نجد كل من يعقوب بن السكيت ومحمد ابن سعدان وثعلبا وغيرهم ، وقد اجتمع الفريقين ببغداد كثيرا من المرات على علاقة تسودها العصبية وذلك ما جرى بينهما من مناظرات ، تقوم على التنافس بين الفريقين ، مما بعث فيهم ذلك روح النشاط والإنهماك في البحث حيث أكملوا ما فات السابقين ، من خلال شرح كلامهم وتبسيط[3] وأكملوا وضع الإصطلاحات ، وكثرت المؤلفات المستقلة بالفروع العربية بعد تميزها وأكثرها مصنفات فن النحو والذي قد تحولت لهجات التصنيف فيه عما كانت من قبل بما وضع فيها من العبارات التأليفية والمصطلحات النحوية التي بقيت خالدة في كتب النحاة إلى يومنا هذا ويبدوا الأمر واضح عند الموازنة بين كتاب سيبويه ومخلفات هذا الطور .

وقد كانت نهاية (طور النضج والكمال) في القرن الثالث الهجري ، وذلك بعد ان توافد الفريقان على بغداد [4].

---

[1] – ينظر : إبراهيم عبود السامرائي ، المدارس النحوية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، سنة 2007 ، ص 107 .

[2] – المرجع نفسه ، ص نفسها .

[3] – ينظر : المرجع السابق ، محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص 46 – 47

[4] – ينظر : المرجع نفسه ، ص 48 – 49

4 – طور الترجيح (بغدادي)

لقد تمهد هذا الطور على أيدي الخالطين بين النزعتين وكان أساسه المفاضلة بين المذهبين البصري والكوفي ، وكان لهم مسائل ذات مزيج مشترك بين المذهبين ، كما أنهم تمكنوا من العثور عى قواعد أخرى من تلقاء أنفسهم وذلك بفضل إجتهادهم قياسا وسماعا ، وقد كان ذلك المذهب في عمومه مأخوذا من المذهبين وعلى إثر هذا أصبحت مسائله إما كوفية أو بصرية أو مبتكرة [1].

وبعد منتصف القرن الرابع الهجري ، يرى بعض العلماء حسب الإصطلاح المتفق عليه بينهم أن إنقضاء المذهب البغدادي يعد حدا فاصلا بين المتقدمين والمتأخرين ويتجلى ذلك في كون أن المتأخرون عندهم يبدؤون من العلماء الذين قاموا بنهضة هذا الفن بعد إنفراط المذهب البغدادي ، واشتغالهم بعلم النّحو في البلدان الإسلامية الحديثة ، بحيث لا تجمعهم زعامة في قطر دون آخر نظرا للوضع الجديد من تعدد البلدان واستغلالها شؤونها نظرا لضعف نفوذ الخلافة العباسية ، ولكن بالرغم من ذلك يبقى هدف العلماء على إختلاف مواطنهم واحد ، حيث كانت الغاية الأسمى التي يطمحون الوصول إليها هي الرفع من شأن هذا العلم وقد دفعهم هذا النشاط المتواصل إلى تقصي المسائل التي حدث فيها الإختلاف بين البصريين والكوفيين وتدوينها بغية الموازنة بين المذهبين ، ولهذا ظهرت في هذه الفترة بكثرة مؤلفات خاصة استعرضت ما اختلف فيه المذهبان وقامت بالموازنة بينهما [2].

وفي الأخير نستخلص مما سبق ذكره أن الأصل في كل علم لابد له أن يمر بمراحل حتى يصل إلى مرحلته الأخيرة ، وهذا ما نلمسه في علم النحو العربي ، فهو لم ينشأ دفعة واحدة ، بل ساهمت فيه أطوار مختلفة ، ولكل منها دورا أساسيا في بناء الآخر وهذا ما جعلها متكاملة فيما بينها في بناء صرح هذا الفن وتطوره ، كما يعود الفضل في تطور هذا العلم وبناءه ، حتى وصل إلينا كاملا مستكملا ، إلى علماء اللغة والنحو الذي بذلوا قصارى جهودهم في سبيل النهوض بهذا الفن .

[1]– ينظر : المرجع السابق ، محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص 185 – 186

[2] – ينظر : المرجع نفسه ، ص 191 – 192 .

المبحث الثالث : أقسام الكلمة .

أولا : تعريف الكلم .

لقد ذهب أبو سعيد السيرافي رحمه الله (ت 368 هـ) إلى شرح الكلم على أنه هو إسم ذات الشيء ، والكلام اسم الفعل المصرف من الكلم ،كما أن النعل الملبوسة إسم ذات الملبوس ، أما الإنتعال والتنعيل والأنعال ، وما أشبهه إسم الفعل المصرف منها والفعل قبل ما صرف منها فكذلك الكلام قبلها يصرف منها ، وأقدمها في الرتبة إسم الذات ، حيث ذكره سيبويه دون اسم الحدث وللمصدر الذي هو فرع فقد إختار ماهو أفصح وأقرب للمعنى الذي أراد الوصول إليه [1].

كما أراد سيبويه بالكلم الإسم ،والفعل ،والحرف الذي جاء لمعنى وهذا إما تضمنه الباب الذي ترجمه به .

وعليه نستنتج مما سبق ، أن الكلم جمع كلمة ، ويراد به إسم ذات الشيء ، وقد استعمل سيبويه لفظة " الكلم " ليبين الإسم والفعل والحرف وهي جمع .

والكلم هو اسم ، وفعل وحرف جاء لمعنى ليس بإسم ولا فعل فالإسم نحو رجل وأسد و شجرة ، أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن ولم ينقطع ، فأما بناء ما مضى نحو ذهب ، وسمع ، وأما بناء ما لم يقع نحو اذهب واقتل ، ونجد كذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت وهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وذلك نحو الضرب والقتل ..... وغير هذا ، أما ما جاء لمعنى وليس بإسم ولا فعل نح ثم وسوف ونحو هذا وهذا ما أورده سيبويه في كتابه ، حيث قسم الكلمة إلى ثلاثة أقسام إسم وفعل وحرف [2].

كما ورد الكلم في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بأنه إسم جنس واحده كلمة وتكون هذه الكلمة إما إسم ، وإما فعل وإما حرف ، وذلك لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الإسم ، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل ، وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي حرف والكلم هو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر . [3]

---

[1] – ينظر : أبو سعيد السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، سنة 2008 ، الطبعة الأولى ، تحقيق أحمد حسن مهدلي علي السيد علي ، الجزء الأول ، ص 12.

[2] – ينظر : عبده الراجحي ، دروس في المذاهب النحوية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت سنة 1980 ، ص 15 .

[3] – ينظر : بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار التراث ، القاهرة سنة 1980 ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الجزء الأول ، ص 15.

وعليه يظهر لنا مما سبق أن الكلم مفرده كلمة ، وتكون هذه الكلمة إما إسما أو فعلا أو حرفا، ومنه نجد الكلم هو ما يتكون من ثلاث كلمات فأكثر .

والكلم هو أيضا جمع كلمة ، ويراد به كلام الناس وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي : إسم ، وفعل وحرف ، ولا يمكن لأي كلمة أن تخرج عن هذه الأقسام الثلاثة [1].

فإن دل على معنى وزمان يكون فعلا ، وإن دل على معنى دون زمان ، يكون إسما ، أما إذا دل على معنى في غيره يكون حرفا ، وقد ورد في شرح المفصل للزمخشري ، أن الكلم جماعة "كلمة " "كلبنة " ولبن ، وعليه فإن الكلم يقع على ما كان جمعا سواءا كان مفيدا أو غير مفيد ، فعندما تقول قام زيد أو زيد قائم فهو كلام مفيد ولا يقال له كلم لأنه ليس جمع ، لأن الكلم ما تألف من ثلاثة كلمات فما أكثر. [2]

ومن هنا يتوضح أن الكلم جمع كلمة ، وينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام إسم وفعل وحرف ، كما أن الكلم هو ما يتألف من ثلاث كلمات فأكثر .

ثانيا : تعريف الكلمة .

إنّ الكلمة هي قول مفرد ، ولفظ الكلمة في اللغة يطلق على الجمل المفيدة ، كقوله تعالى : (كلا إنها كلمة هو قائلها) .[3]

أما في الإصطلاح تطلق الكلمة على القول المفرد .[4]

وقد ورد في شرح ألفية ابن مالك أن الكلمة من اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ، والمقصود " بالموضوع لمعنى " أي ما كان غير مهملا كدير ، ويقصد ب " مفرد " أي أخرج الكلام ، لأن الكلام الموضوع لمعنى غير مفرد ، كما أن الكلمة يراد بها الكلام .[5]

من خلال ما تقدم يتوضح لنا بأن الكلمة يراد بها ما وضع لمعنى مفرد ، وبناءا على ذلك فهي لا ترد إلا مفردة ، وقد يقصد بها أيضا الكلام .

---

[1] – ينظر : محمد بن صالح العثيمين ، شرح ألفية ابن مالك ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى سنة 1434 هـ ، المجلد الأول ، ص 50 .

[2] – ينظر : موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي ، شرح المفصل للزمخشري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة 2001 م ، الجزء الأول ، ص 75 .

[3] – سورة المؤمنون ،الآية رقم 99 .

[4] – ينظر : أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، قطر الندى وبل الصدى ، المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة 1994 م ، ص 37 .

[5] – ينظر : المرجع السابق ، ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، ج 1 ، ص 16 .

والكلمة حسب ما ذهب إليه ابن يعيش بشرحه إنطلاقا مما أورده صاحب الكتاب أن الكلمة هي كل لفظة تدل على معنى مفرد ، وهي بذلك جنس يتألف من ثلاثة انواع (إسم، وفعل، وحرف) وانطلاقا من هذا قد يرى بأن اللفظة جنس للكلمة ، وذلك بأنها تشتمل على المهمل والمستعمل ، فالمهمل هو ما يمكن إئتلافه من الحروف وهو لا يدل على معنى نحو " صص " و "كق " ونحوهما ، وما كان مثله لا سمى واحد منها كلمة ويسمى لفظة لأنه مجموعة حروف ملفوظ بها وهذا ما أشار إليه سيبويه أيضا ان كل كلمة لفظة وليس كل لفظة كلمة ، وتكون الكلمة دالة على معنى أي أنها تنفصل عن المهمل الذي لا يدل على معنى ، أما أنها مفردة فهي تنفصل عما هو مركب .[1]

ثالثا : أقسام الكلمة .

تنقسم الكلمة إلى ثلاثة أقسام هي : إسم ، وفعل ، وحرف .

1 – الإسم :

إن الإسم عند سيبويه لم يحده بحد ينفصل به عن غيره ، ويمتاز عن الفعل والحرف ، حيث ذكر مثالا اكتفى به عن غيره فقال : " الإسم رجل وفرس " [2] ، و حد الإسم هو كل شيء دل لفظه معنى غير مقترن بزمان محصل من مضى أو غيره فهم إسم .[3]

وقد ذهب أبو علي الفارسي في تعليقه على كتاب سيبويه إلى أن الإسم المطلق هو ما دل على معنى وجاز الإخبار عنه .[4]

وعليه نجد بأن الإسم عند هؤلاء هو ما دل على معنى مفرد ، ويقصد بذلك الإنفصال عن الفعل لأن الفعل يدل على شيئين هما الحدث والزمان ، أما الإسم هو غير مقترن بزمان .

كما ذهب البعض بتعريف الإسم على أنه كلمة تدل على معنى في نفسه ، غير مقترن بزمان ، نحو خالد وأسد ، ويعرف الإسم بالعلامات التي تميزه عن الفعل والحرف .[5]

---

[1] – ينظر : المرجع السابق ، ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، ج 1 ، ص 70 .

[2] – المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، الجزء الأول ، ص 12 .

[3] – ينظر : المرجع السابق ، أبو سعيد السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، الجزء الأول ، ص 15 .

[4] – تأليف أبو علي الحسن ابن أحمد الفارسي ، التعليقة على كتاب سيبويه ، دار الكتب ، الطبعة الأولى سنة 1990 ، تحقيق عوض بن حمد القوزي ، الجزء الأول ، ص 14 .

[5] – ينظر : مصطفى خليل الكسواني ، الواضح في علم النحو قواعد أساسية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى سنة 2011 م ص 19 .

أما الإسم فقد شرحه ابن يعيش ، من خلال ما أورده صاحب الكتاب ، فالإسم عنده هو كل مادل على معنى مجرد في نفسه ، أي غير مقترن بزمان أو مكان في ذاته ، كما ميزه بخصائص تدخل عليه وتعرفه عن الإسم والحرف .[1]

ومن هنا فإن الإسم هو كل ما دل على معنى في نفسه ، ويكون غير مقترن بحدث ، ويمتاز بخصائص توجد فيه لا نجدها في الفعل أو الحرف .

كما أنّ الإسم عند البعض الآخر هو كل ما دل على معنى مفرد ، بحيث يكون ذلك المعنى شخصا وغير شخص ،فالشخص نحو رجل وزيد أما ما كان غير شخص نحو الضرب والعلم والساعة .[2]

والإسم أيضا هو الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة .[3]

وفي الأخير نخلص إلى القول بأن الإسم هو ما دل على معنى في نفسه غي مقترن بحدث ويتميز بما يدخله من إعراب وبناء ، في حين أن الأفعال تكون ملازمة البناء ، كما يمتاز الإسم بخصائص ينفرد بها عن غيره ، وذلك نحو التعريف ، والتنكير ، والتذكير ، والتأنيث كما أنه يؤدي وظائف معينة كالإسناد والإضافة وغيرها .

2 – الفعل :

إنّ الفعل هو ما دل على معنى في نفسه ، وكان مقترن بزمان وقد ذهب بعض العلماء إلى تعريف الفعل ، ومنهم أبي علي الفارسي الذي يرى بأن الفعل ما دل على معنى وزمان وقد رسمه بذلك فلم يقتصر فيه على المثال كما اقتصر عليه في الإسم ، وعليه فإن الفعل مرتبط بالزمان فيكون إما ماضيا أو مستقبلا أو حاضرا .[4]

كما قد ورد الفعل على أنه ما دل على معنى و زمان ، ويكون ذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل .[5]

فالماضي نحو " صلّى زيد " ، يدل على الصلاة كانت فيما مضى ، والحاضر نحو " يصلّي " يدل على الصلاة في الحاضر ، والمستقبل نحو " سيصلّي " تدل على الصلاة فيما يستقبل من الزمان .

---

[1] – ينظر : المرجع السابق ، ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، الجزء الأول ، ص 81 .

[2] – ينظر : ابي بكر محمد ابن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، الأصول في النحو ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، سنة 1996 م ، تحقيق عبد الحين الفتلي ، الجزء الأول ، ص 36 .

[3] – ينظر : الأستراباذي الرضى ، شرح الكافية لابن الحاجب ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، الطبعة الثانية سنة 1996 ، الجزء الأول ، ص 30 .

[4] – ينظر : المرجع السابق ، التعليقة على كتاب سيبويه ، الجزء الأول ، ص 16 .

[5] – ينظر : المرجع السابق ، أبي بكر ابن السراج ، الأصول في النحو ، الجزء الأول ، ص 38 .

ومنه يتبين بأن الفعل ما دل على معنى ، ويكون مقترن بزمان ، ويكون هذا الزمان إما ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا .

فالفعل هو ما دل على حدث في زمن معين ، وهو ينقسم إلى ثلاثة ، الفعل الماضي هو ما دل على حدث في زمن مضى وانتهى مثل كتب الطالب الدرس ، والفعل المضارع هو ما يدل على حدث في الوقت الحاضر والمستقبل مثل يكتب التلميذ الدرس ، والأمر هو ما يدل على حدث ولكن الزمن يتعين فيه للمستقبل نحو يا علي إجتهِد .[1]

3 – الحرف :

إن الحرف يختلف عن الإسم والفعل وهذا ما سنوضحه من خلال تعريف الحرف .

فقد ورد في الأصول في النّحو لابن السراج ، أن الحرف هو الذي لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الإسم ، وعليه فإن الحرف هو من أقسام الكلم الثلاث وهو الذي لا يمكن أن نخبر عنه ولا يكون خبرا ، والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام ، نحو "أ ،من " تريد ألف الإستفهام ومن التي يجر بها لم يكن كلاما .[2]

والحرف أيضا هو ما لم يظهر معناه إلا مع غيره ، ولا يدل على زمن معين نحو (في ، لم ، و ...) وهو لا يقبل شيئا من علامات الأسماء والأفعال .[3]

وعليه نستخلص مما سبق ذكره ، أن الحرف هو الذي لا يمكن الإخبار عنه كما لا يجوز أن يكون خبرا ، لأن الحرف لوحده لا يؤدي معنى في الجملة والحرف إذن هو ما دل على معنى في غيره ويعتبر من أقسام الكلمة الثلاثة ، نحو " من " هي حرف جر ليس له معنى في نفسه أبدا ، فلا يعرف معنى الحرف إلا بغيره .[4]

ومن هنا نخلص القول بأن الحرف هو ما يدل على معنى في غيره ، وهذا ما اتفق عليه النحاة ، كما تمتاز الحروف عن غيرها ، بخاصية البناء كون أن الحروف مبنية ، وبالإضافة إلى ذلك فالحرف لوحده لا يؤدي معنى في الجملة ومن ذلك فإن الحروف لا تكتمل دلالتها إلا مع غيرها .

---

[1] – ينظر : المرجع السابق ، خليل الكسواني ، الواضح في علم النحو ، ص 20 .

[2] – ينظر : المرجع السابق ، ابن السراج ، الأصول في النحو ، الجزء الأول ، ص 40 – 41 .

[3] – ينظر : المرجع السابق ، ص 21 .

[4] – ينظر : المرجع السابق ، محمد بن صالح العثيمين ، شرح ألفية ابن مالك ، المجلد الأول ، ص 51 .

المبحث الرابع : الإعراب والبناء .

تمهيد :

لاشك بأن موضوع الإعراب والبناء يعتبر من الموضوعات الأساسية ، التي يوليها النحويون عناية كبيرة ولا سيما في كتبهم ومصنفاتهم ، وينزلونه منزلة رفيعة ، ومن الأدلة الواضحة على أهمية الموضوع أنه لا يمكن بحث موضع الكلمة في الجملة دون التطرق إليه .

أولا : الإعراب .

1 – الإعراب في اللغة :

إن المعنى اللغوي للإعراب هو الأصل لمعناه في النحو العربي ، ويقول إبن جني في معنى الإعراب : " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيد أبوه علمت من رفع أحدهما ، ونصب الآخر الفاعل من المفعول " .[1]

وعليه فإن الإعراب حسب إبن جني هو الإبانة والإفصاح عما في النفس من معان ، وذلك بواسطة الألفاظ التي نعبر عنها فنستطيع أن نميز بين ماهو مرفوع وما هو منصوب .

والإعراب هو وسيلة تعبيرية تحمل أكبر عبء في أداء المعاني ، ومن شأنه أن يجعل الجملة لا يلتزم حدودا صارمة لا يمكن الخروج عليها ، لأنه يدل على المعاني الإعرابية وإن تغيرت رتب العناصر الكلامية [2]، وكمثال لهذا يكثر النحاة من الإستدلال بقوله تعالى : ﴿ إنّما يخشى اللهَ من عباده العلماء ﴾[3] وذلك للدلالة على أن الإعراب هو الذي يؤدي المعاني ، ولو كان ذلك لنظام الجملة ، لوجب أن يكون المفعول في الآية (الله) هو الفاعل لتقدمه ، ولذهب الغرض من تقديمه في الآية الكريمة وعليه فإن الإعراب وسيلة إتخذتها العربية بالإفصاح عن معاني الأبنية .

وقد ورد في شرح المفصل للزمخشري أن الإعراب في اللغة ، هو البيان حيث يقال أعرب عن حاجته إذا أبان عنها ومنه قوله عليه السلام " الثيب تعرب عن نفسها " [4]، فهو مشتق من لفظ العرب ومعناه ، وذلك لم يعزى إليهم من الفصاحة ، كما يقال : أعرب ، وتعرب ، إذا تخلق بخلق العرب في البيان والفصاحة .

---

[1] – المرجع السابق ، ابن جني ، الخصائص ، ص 68 .

[2] – ينظر : محمد خير الحلواني ، أصول النحو العربي ، الناشر الأطلسي ، الرباط ، الطبعة الأولى سنة 1984 م ، ص 136 .

[3] – سورة فاطر ، الآية 28 .

[4] – ورد الحديث في مسند ، أحمد ابن حنبل ح 17722 ، ج 29 ، ص 260 .

كما أن الإعراب أيضا هو الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها ، وعليه فإنه نحو " ضرب زيد عمرو " بالسكون من غير إعراب لا يمكن أن نعلم أو نفرق الفاعل من المفعول به ولكنه إذا اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه ، والمفعول بتأخره ، فلم يوجد من الإتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب . [1]

وعليه نستخلص مما سبق أن معنى الإعراب في اللغة ، لا يخرج عن معاني الإفصاح والإبانة والكشف عن معاني الكلمات في اللغة العربية ، بضبط أواخرها ، ومعرفة التغيرات الداخلة عليها ، وبيان حالتها الإعرابية المختلفة .

2 – الإعراب في اصطلاح النحويين :

أما في الإصطلاح نجد فيه مذهبان :

أحدهما لفظي وقد اختاره الناظم ونسبه إلى المحققين ، وعرفه بالتسهيل في قوله : " هو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف " [2]، والثاني هو معنوي والحركات دلائل عليه واختاره الأعلم وكثيرون ، وهو ظاهر مذهب سيبويه وقد عرفوه بأنه : " تغيير أواخر الكلام لإختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا " .[3]

ويرى فريق بأن المذهب الأول هو أقرب إلى وجه الصواب ، وذلك لأن المذهب الثاني يقتضي أن التغيير الأول ليس إعرابا وذلك لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك .[4]

وقد ذهب سيبويه إلى الفصل بين ألقاب حركات الإعراب ، وحركات البناء ، وذلك لأنه سمى حركات الإعراب رفعا ونصبا وجرا وجزما ، أما حركات البناء فخصها بتسمية مغايرة ضما وفتحا ، وكسرا ووقفا ، للفرق بينهما .[5]

كما نجد بأن الإعراب عند النحاة هو تقلب وتغير الكلمة بين حالات الإعراب كلها ، وبعضها وذلك بحسب موقعها الذي يتعين من خلال علاقاتها مع غيرها من الكلمات في الجملة ، وعليه فإن

---

[1] – ينظر : المرجع السابق ، ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، الجزء الأول ، ص 196– 197 .

[2] – ينظر :الاشموني ، منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك ، (شرح الأشموني) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى سنة 1955 م ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الجزء الأول ، ص 19 .

[3] – المرجع نفسه والصفحة نفسها .

[4] – ينظر : المرجع نفسه والصفحة نفسها .

[5] – ينظر : المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، الجزء الأول ، ص 13 .

إعراب الإسم هو تقلبه بين الرفع ، والنصب ، والجر ، وذلك يكون بحسب موقعه ، وبحسب العوامل الطارئة عليها .[1]

كما أن الإعراب هو التغير الذي يطرأ على أواخر الألفاظ لتغير العوامل الداخلة عليها أو لتغير موقعها في الجملة ، وهذا يعني بأن الإعراب يضم نمطين من أنماط العناصر الكلامية ، الأول هو المميزات اللفظية والتي يطلق عليها إسم الحركات أو العلامات ، أما بالنسبة للثاني هو العوامل التي تدخل الكلام ، فتترك فيه أثرا إعرابيا ، وعليه تكون تلك الحركات أو العلامات اشارات إليه أو شواهد عليه .[2]

وعليه نخلص إلى أن الإعراب في اصطلاح النحويين هو تغير آخر الكلمة وذلك لإختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا .

ثانيا : البناء :

1 – البناء في اللغة :

إن البناء هو مصطلح نحوي يقابل الإعراب وعليه فهو قسيم له ، كالصرف والنحو تماما ، وقد قال الأزهري : البناء لغة " وضع شيء على شيء " ، على صفة يراد بها الثبوت ، أما في الإصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة واحدة ضمة كانت هذه الحالة أو فتحة أو كسرة أو سكون . [3]

والبناء في اللغة هو مصدر ، يطلق على المبني من البيوت وغيرها وذلك لأن البناء في اللغة بمعنى المبني ولأن المبني يتسم بالثبات .[4]

بينما يذهب البعض الآخر ، أن البناء في اللغة هو وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت وذلك لكونه يلزم حالة ثابتة لا تتغير .[5]

وعليه نستخلص مما سبق ذكره ، أن ظاهرة البناء في اللغة تتصف بالثبات وعدم التغير .

---

[1] – ينظر : عبد الله أحمد بن أحمد الشراعي ، الإضافة النحوية رؤية جديدة في تفسير الإعراب والبناء والتنوين ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، سنة 2015 ، ص 19 .

[2] – ينظر : جميل علوش ، الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، الطبعة 1 ، سنة 1997 م ، ص 137 .

[3] – ينظر : خالد ابن عبد الله الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، (بلا تاريخ) ، ج 1 ، ص 58 .

[4] – ينظر : محمد بن حسن بن سباع بن ابي بكر الجذامي المعروف بابن الصائغ ، اللمحة في شرح الملحة ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى سنة 2004 ، ج 2 ، ص 919 .

[5] – ينظر : المرجع السابق ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الجزء الأول ، ص 19 .

2 – البناء في اصطلاح النحويين .

أما في اصطلاح النحويين فإن البناء هو ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو إتباعا ونقلا أو تخلصا من سكونين ، فعلى هذا هو لفظي . [1]

كما قيل : " هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال ، وعلى هذا هو معنوي والمناسبة في التسمية على المذهبين فيها ظاهرة " ومن هنا نستخلص مما تقدم أن البناء في اصطلاح النحويين هو لزوم الكلمات المبنية حالة ثابتة لا يتغير آخرها مهما يتغير عليها من عوامل طارئة عليها كما أن البناء في إصطلاحهم " هو لزوم آخر الكلمة إما بحركة ، وإما بسكون ، فلا يتغير بحال مع وقوعه موقع رفع أو نصب أو جر أو جزم ، أو عطفه على ما قبله " .[2]

وعليه يمكن القول على بأن لفظ البناء والمبني قد جعلوها النحاة من مصطلحاتهم النحوية وهو أن تلزم أواخر الكلمات حالة ثابتة لا تتغير .

ثالثا: أقسام الإسم من حيث الإعراب والبناء .

1 – الإسم المعرب :

إنّ الإسم المعرب هو الذي يطلق عليه متمكن ، وهو ينقسم بدوره إلى ضربين ، قسم لا يشبه الفعل أما القسم الثاني يشبه الفعل ، فالذي لا يشبه الفعل هو متمكن متصرف يرفع في موضع الرفع ويجر في موضع الجر وينصب في موضع النصب وينون ، وهناك قسم يضارع الفعل غير منصرف ولا يدخله الجر ولا التنوين و ذلك نحو مساجد ومصابيح . [3]

وقد ورد في شرح المفصل للزمخشري الإسم المعرب على أنه " ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا أو محلا بحركة أو حرف فاختلافه لفظا بحركة في كل ما كان حرف إعرابه صحيحا أو جاريا مجراه وذلك نحو جاء الرجل ورأيت الرجل " " ومررت بالرّجل "[4] ومن خلال هذا يذهب أبن يعيش إلى شرح ما أورده صاحب الكتاب في تعريفه الإسم المعرب ، فهو يعني بما إختلف آخره ، فهو يريد من الأسماء لأنه ذلك التقدير الذي خص به الإسم لكان اللفظ عاما يشمل الإسم والفعل المعربين ، لكن مراده تفسير الإسم المعرب لا غير كما يجوز ان يكون أطلق العام وأراد به الخاص ، وذلك ليفرق

[1] – المرجع نفسه ، الجزء الأول ، الصفحة نفسها .

[2] – المرجع السابق ، اللمحة في شرح الملحة ، ج 2 ، ص نفسها .

[3] – ينظر ، المرجع السابق ، ابن السراج ، الأصول في النحو ، الجزء 1 ، ص 50 .

[4] – المرجع السابق ، ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، ج 1 ، ص 150 .

بينه وبين المبني ، والمراد باختلاف الآخر أي إختلاف الحركات عليه ، لأن الحرف في نفسه يختلف ويتغير أما قصده بإختلاف العوامل فهو يحترز مما قد يتحرك من المبنيات على السكون بغير حركة الإلتقاء الساكنين ، أو لإلقاء حركة غيره عليه .[1]

وعليه يتوضح مما تقدم بأن الإسم المعرب هو ما يتغير آخره من علامات وحركات وذلك نتيجة تغير العوامل الداخلة عليها وذلك نحو جاء زيد ، ورأيت زيدا ، مررت بزيد .

فالملاحظ أن كلمة " زيد " قد تغير آخرها ، جاءت مرفوعة ، ثم منصوبة ، ثم مجرورة وذلك بسبب العوامل الداخلة عنها .

يرى ابن مالك بأن المعرب من الأسماء ما لم يشابه الحروف ، أي ما سلم من شبه الحرف [2]، بينما يرى الشارح بأن الأوضح في تعريف الإسم المعرب من الأسماء ما يتغير آخره بإختلاف العوامل الداخلة عليه ، والمقصود بها يتغير آخره أي أن ما قبل الآخر ليس له دخل في الإعراب وقد سمي معربا لأنه يفصح عن المعنى وإذا تغيرت الحركات فهم المعنى ، نحو قام زيد ، وضربت زيدا ، ومررت بزيد ، كلمة زيد صارت مرة مضمومة ومرة منصوبة ومرة مكسورة ، ومنه فكل كلمة يختلف آخرها هي معربة .[3]

وعليه نتوصل مما سبق ذكره أن الإسم المعرب هو الذي يختلف آخره ، بإختلاف العوامل الطارئة عليه لذا فإن كل كلمة معربة لا تشبه الحرف .

كما أن الإسم المعرب هو كل إسم تتعاقب عليه علامات الإعراب الأصلية والفرعية جميعها أو بعضها وهو يشمل الأسماء كلها باستثناء الأسماء المبنية ، والأسماء المقصورة ، ولا يفقد الإسم المعرب إعرابه إلا إذا وقع في مواقع البناء العارض وعليه نجد أن الإسم المعرب هو ما يختلف آخره وذلك سبب اختلاف العوامل الطارئة عليها .[4]

---

[1] – ينظر ، المرجع السابق ، ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، ج 1 ، ص 150 .

[2] – ينظر : المرجع السابق ، محمد بن صالح العثيمين ، شرح ألفية ابن مالك ، المجلد الأول ، ص 85 .

[3] – ينظر : المرجع نفسه ، ص 74 – 85 .

[4] – ينظر : المرجع السابق ، عبد الله أحمد بن أحمد الشراعي ، الإضافة النحوية ، رؤية جديدة في تفسير الإعراب والبناء والتنوين ، ص 30 .

2 – الإسم المبني :

- إنّ المبني من الأسماء يأتي على ضربين :

ضرب مبني على السكون نحو (كم ، من ، إذ) ، وذلك هو أصل البناء وضرب مبني على الحركة ، وهو ينقسم بدوره إلى قسمين :

ضرب حركته للإلتقاء الساكنين نحو (أين ، كيف) وضرب حركته لمقاربته التمكن ومضارعته للأسماء المتمكنة نحو (يا حُكمُ) في النداء .[1]

ويذهب البعض الآخر أن الإسم المبني على خلاف الأصل فيه ويسمى غير متمكن وهذا ما يعلم به ابن مالك بقوله وبناءه " لشبه من الحروف مدني " [2] ، وهو يعني ذلك أن علة بناء الإسم منحصرة في مشابهته الحرف شبها قويا بقربه منه .

وعليه يتوضح مما سبق أن الكلمة المبنية هي التي لا يتغير عليها من عوامل ، أما الإسم المبني فقد قسمه النحويون إلى متمكن وغير متمكن ، أما المتمكن هو الذي لا يشبه الفعل و الحرف ، أما غير متمكن هو الذي يشبه الحرف ، وذلك لأن الحروف مبنية فإن الإسم الذي يشبه الحرف مبنيا كذلك ، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك .

كما ورد في شرح المفصّل للزّمخشري أن الإسم المبني الذي لا يختلف آخره ، وإنما يلزم طريقة واحدة من سكون أو حركة ، فحركة آخره كحركة أوله وحشوه في اللزوم والثبات .[3]

ومنه فإن الإسم المبني هو الذي لا يتغير آخره باختلاف العوامل وذلك نحو قام زيد هذا ، وضربتُ زيدًا هذا ، ومررت بزيدٍ هذا .

لفظه هذا لم تتغير فهي إشارة ، من الأسماء المبنية ونجد أنّ الإسم المبني عند ابن هشام الأنصاري " هو الذي يلزم طريقة واحدة ولا يتغير بسبب ما يدخل عليه " .[4]

وهو ينقسم إلى أربعة أقسام ، فيأتي مبني على الكسر ، ومبني على الفتح ، ومبني على الضم ومبني على السكون .

---

[1] – ينظر : المرجع السابق ، ابن السراج ، الأصول في النحو ، الجزء 1 ، ص 51 .

[2] – ينظر : المرجع السابق ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك ، الجزء الأول ، ص 20 .

[3] – ينظر : المرجع السابق ، ابن يعيش الموصلي ، شرح المفصل للزمخشري ، الجزء الأول ، ص 150 .

[4] – ينظر ، المرجع السابق ، ابن هشام الأنصاري ، قطر الندى وبل الصدى ، ص 42 .

وعليه نستخلص مما سبق ، أن الإسم المبني هو ما يقع في مواقع الإعراب المختلفة ولا تتغير حركة آخره لأنه يلزم حالة ثابتة وهذا ما اتفق عليه النحاة .

الفصل الثاني :

مفهوم التركيب الإسمي عند سيبويه :

المبحث الأول : مفهوم المرفوعات من الأسماء.

المبحث الثاني : مفهوم المنصوبات من الأسماء .

المبحث الثالث : الأسماء المجرورة والتّوابع .

المبحث الرابع : الأسماء المبنية .

المبحث الخامس : الأسماء التي تعمل عمل الفعل .

المبحث الأول :مفهوم المرفوعات من الأسماء

تعتبر الجملة ميدان علم النّحو كون هذا العلم يبحث في أصول تكوين الجملة وقواعد الإعراب التي نضبط بها كلامنا ، ويكمن هدف هذا العلم في تحديد أساليب تكوين الجمل كيفما كان نوعها إسمية أو فعلية ، كما يحدد وظيفة الكلمة لما تؤديه من معان مختلفة لأن الكلمة حينما تكون داخل جملة يصبح لها معنى،وتؤدي وظيفة معينة وكذا الخصائص التي تكتسبها هذه الكلمة من خلال موضعها في الجملة سواءا كانت خصائص نحوية كالمبتدأ والفاعل والمفعول به،أو أحكاما نحوية تحكمها كالتقديم والتأخير والإعراب والبناء .

أولا : المبتدأ (الإبتداء) .[1]

إنّ المبتدأ هو كل إسم مرفوع ابتدىء به في الجملة الإسمية،وهو مجرد من العوامل اللّفظية بشرط أن يسند إليه للإخبار عنه [2].

ويكون المبتدأ مرفوعا دائما وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله " والمبتدأ والمبني عليه الرفع "[3] وذلك لأن الأصل في المبتدأ والخبر يكونا مرفوعين .

ومن شروط المبتدأ أن يكون معرفة، فلا يجوز الإبتداء بالنكرة لأنها تؤدي إلى اللبس في الكلام وهذا ما ذكره سيبويه " فالمعروف هو المبدوء به،ولا يبدأ بما يكون فيه اللّبس وهو النَكرة " [4].

وذلك لأن الأصل في المبتدأ أن يكون معروفا لدى المتحدث أو السامع،ولا يكون نكرة تلتبس على السامع .

كما يجب تقديم المبتدأ على الخبر في الجملة الإسمية لأنه الأصل في الكلام وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله " الحد فيه أن يكون الإبتداء مقدما " [5]،وإنما كان أصل المبتدأ التقديم لأنه

---

[1] أطلق سيبويه (الإبتداء) على المبتدأ .

[2] – ينظر : شمس الدين محمد بن أحمد الكيشي ، الإرشاد إلى علم الإعراب ، تحقيق : محسن سالم العميري ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة سنة 1987 م ، ص 109 .

[3] – المصدر السابق، سيبويه ، الكتاب ، الجزء الثاني ، ص 126 .

[4] – المصدر نفسه ، الجزء الأول ، ص 48 .

[5] – المصدر نفسه،الجزء الأول، ص 127 .

محكوم عليه، ولابد من وجوده قبل الحكم عليه ولذا يحسن تقديم المبتدأ على الخبر في الجملة الإسمية، أما العامل في المبتدأ هو معنوي وهذا ما ذهب إليه سيبويه حيث يرى البصريون أن المبتدأ يرتفع بالإبتداء، والعامل عندهم هو الإبتداء وإن كان الإبتداء هو التعري من العوامل اللفظية،لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية وإنما هي دلالات . [1]

و يأتي المبتدأ على نوعين معرفة وهو الأصل فيه ونكرة .

فقد يكون نكرة في مواضع مخصوصة نذكر منها :

-إذا كان نكرة موصوفة : وذلك نحو قوله تعالى (ولَعبدٌ مُؤمنٌ خَيرٌ من مُشرك) [2]،وكذلك نحو رَجلٌ صَالحٌ جَاءَني.

فلما وصف العَبدُ بأنه مؤمن تخصص من رجل آخر،ليس له تلك الصفة،وعليه قد قرب بهذا التخصيص من المعرفة،وكذلك في المثال الثاني لما وصف الرجل بأنه صالحٌ تخصص،وقرب بهذا التخصيص من المعرفة،وكلمة (لَعَبدٌ) هي مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،وكذلك (رجلٌ) هي مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

وكذلك إذا اعتمدت النكرة على استفهام أو نفي و تضمنت معنى العموم،فأفادت ولذلك جاز الإبتداء بها [3]،وذلك نحو قول الله تعالى (أَإلهٌ مَعَ الله بل أَكثرُهُم لاَ يعلَمُونَ) [4].

(الهُ) هي مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

وفي الأخير أستخلص مما تقدم ذكره، أن المبتدأ هو كل إسم مرفوع لم يسبق بعامل،لأن العامل فيه معنوي لذلك هو مجرد من العوامل اللفظية،ويكون مسندا إليه في الجملة الإسمية،كما أن أصل المبتدأ أن يقع معرفة، إلاّ أنه يقع في مواضع مخصوصة نكرة وعلى ذلك لم يشترط سيبويه والمتقدمون من النحاة لجواز الإبتداء بالنكرة إلا لحصول فائدة منها،ولذلك كل نكرة أفادت، يصح أن تقع مبتدأ.

---

[1] – ينظر : ابن الأنباري عبد الرحمن أبو البركات ،الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط دار الفكر ، دمشق ، بلا تاريخ ، الجزء الأول ، ص 44 ، 45 .

[2] – سورة البقرة ، آية: 221 .

[3] – ينظر : المرجع السابق ، ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، الجزء الأول ، ص 225 .

[4] – سورة النمل ، الآية: 61 .

ثانيا : الخبر (المبني على المبتدأ) [1]

الخَبرُ هو كل اسم يبنى على المبتدأ ويرتفع به ، فهو فرع على المبتدأ والأصل فيه أن يكون نكرة ، لأن المبتدأ يأتي معرفة ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه ، والخبر أيضا هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاما تاما لأنه تتم به فائدة مع المبتدأ ويكون الخبر نكرة لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عند ومالا يعلمه [2].

و بما أنّ الخبر يكون مرفوعا فإن العامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ وهذا مذهب سيبويه [3].

ومن شروط الخبر أن يكون نكرة ، لأن المبتدأ معرفة لذلك نجد سيبويه يقول : " الحَمدُ لله والعَجَبُ لكَ ، والتُّرابُ لكَ والخَيبةُ لكَ،وإنما استحبوا الرفع فيه لأنه صار معرفة، وهو خبر وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدىء بالأعرف،وهو أصل الكلام "[4]،كما يجب أن يكون الخبر مرفوعا لأنه مبني عليه وهذا ما ذكره سيبويه " والمبتدأ أو المبني عليه رفع " [5]،كما تحدث سيبويه عن رفع خبر المبتدأ،حيث يقول :

" هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ، فأما الرفع فقولك : " هذَا الرجلُ منطلقُ فالرّجلُ صفة لهذا وهما بمنزلة اسم واحد،كأنك قلت : هذَا مُنطلقُ،قال النابغة الذبياني [6]:

تَوَهمتُ آيات لَهَا فَعَرَفْتُهَا * لستَة أَعوَام وذَا العَامُ سَابعُ .[7]

وكأنه قال : " وهذا سَابعُ،وأما النّصب فقولك،هذا الرجلُ مُنطلقًا،جعلت الرجل مبنيا على هذَا " .[8]

---

[1] – أطلق سيبويه المبني على المبتدأ أعلى (الخبر) وهو تعبير يحمل فكرته عن الإسناد (لأن المبتدأ مسند إليه والخبر مسند) .

[2] – ينظر : المرجع السابق ، ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، ج 1 ، ص 224 .

[3] – ينظر : المرجع السابق ، ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، الجزء الأول ، ص 201 .

[4] – المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، الجزء الأول ، ص 328 .

[5] – المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، الجزء الثاني ، ص 126 .

[6] – النابغة الذبياني ، الديوان ، تح شكري فيصل ، ط : بيروت سنة 1968 م ، ص 43 .

[7] – الشاهد فيه ان العام عند سيبويه صفة ، و (سابع) خبرا لذا ، ويفهم من نص سيبويه لو أن الشاعر جعل (العام) خبرا لإسم الإشارة لانتصب (سابع) على الحال .

[8] – المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، الجزء الثاني ، ص 06 .

وعليه فإنّ الإسم المبني على المبتدأ يكون مرفوعا دائما لأنه خبر .

أما فيما يتعلق بتقديم وتأخير الخبر في الجملة الإسمية،فإن الأصل في الخبر التأخير،لأن المبتدأ محكوم عليه والمحكوم عليه لابد أن يتقدم على الحكم ليكون محلا له وذلك نحو (زيد قائم) فقد حكمت على زيد بالقيام لذلك يجب أن يتقدم المبتدأ الذي هو محكوم عليه على الخبر الذي هو محكوم به ليكون محلا له،

حيث لا نستطيع أن نحكم على شيء دون أن نتصوره [1]،وقد أشار سيبويه إلى تأخير الخبر بقوله :

" وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قَائمٌ زَيدٌ،وذلك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ"[2] .

ويراد بذلك قائم زيد قبيح وذلك إذا أردنا أن نجعل قائم هو المبتدأ وزيد خبره .

والخبر يأتي على نوعين مفرد وجملة .

أما المفرد يكون على قسمين : متحملا للضّمير وخاليا منه .

فالذي يتحمل الضمير،ما كان مشتقا من الفعل،وذلك نحو إسم الفاعل،واسم المفعول، والصّفة المشبهة باسم الفاعل،وذلك نحو (زَيدٌ ضَاربٌ) و (عَمرٌ مَضروبٌ) و (مُحَمَدُ حَسنُ) فالضمير " هُوَ " في كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل ولابد منه لأن هذه الأخبار تكون في معنى الفعل لذلك لابد لها من إسم مسند إليه [3] وهذا يعني أن الخبر إذا كان مفردا مشتقا لابد له من ضمير يكون مستتر وجوبا.

أما القسم الثاني هو الذي لا يتحمل الضمير من الأخبار،وذلك إذا كان الخبر إسما جامدا غير مشتق من فعل، وذلك نحو محمدٌ رسولٌ و عمرُو غُلامُكَ و عَلي رَجلٌ،لا يتحمل الضمير لأنه إسم جامد عار من الوصفية .[4]

---

[1] – ينظر : المرجع السابق ، محمد بن صالح العثيمين ، شرح الفية ابن مالك ، المجلد الأول ، ص 426 .

[2] – المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، الجزء الثاني ، ص 127 .

[3] – ينظر : المرجع السابق ، ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، الجزء الأول ، ص 228 .

[4] – ينظر : المرجع نفسه ، ص نفسها .

أما النّوع الثاني أن يكون الخبر جملة فعلية أو إسمية.

أن يقع جملة إسمية : نحو قوله تعالى (قُل هُوَ اللهُ أَحَدُ) [1].

(اللهُ) هو لفظ جلالة وهي مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،و(أحدُ) هي خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،و جملة (اللهُ أَحَدُ) هي جملة وتكون خبر المبتدأ الأول (هو) .

أن يقع جملة فعلية:وذلك نحو (زَيدُ نعمَ الرّجلُ)،نعم الرجل هي جملة فعلية في محل رفع خبر،وكذلك نحو الخلق الحسن يرفع قدر صاحبه، فجملة (يرفعُ قَدرَ صَاحبه) هي خبر.

ثالثا : الفاعل :

إن الفاعل في اصطلاح النحويين هو كل إسم مرفوع ذكر بعد فعل، وأسند ذلك الفعل إلى ذلك الإسم وهو عند البعض الآخر كل إسم تقدمه فعل،غير مغير عن بنيته ونسب أو أسند ذلك الفعل إلى ذلك الإسم لذلك هو مسند إليه، كما أن الإسم الذي يجب تقديم خبره لمجرد كونه خبرا،ومن شروط الفاعل أن يكون مرفوعا ورافعه ما أسند إليه من الفعل [2].

وذلك نحو قوله تعالى :"قد جَاءتكُم مَوعظةٌ " [3]،أو ما كان في معنى الفعل من أسماء نحو أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين وذلك نحو قوله تعالى (ومنَ الجبَال جُددٌ بيضٌ وحمرٌ مُختَلفٌ ألوانهَا و غَرابيبُ سُودُ) [4]،وقوله تعالى : (مُختلفٌ أَلوَانُهُ) [5]في الآية الأولى (مَوعظَةٌ) تعرب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

وتعرب (أَلوانُهُ) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والهاء ضمير متصل في محل جر مضاف إليه .

---

[1] – سورة الإخلاص ، الآية :1 .

[2] – ينظر : المرجع السابق ، ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، الجزء الأول ، ص 200 ، 201 .

[3] – سورة يونس ، الآية :57 .

[4] – سورة فاطر ، الآية : 27 .

[5] – سورة النحل ، الآية : 69.

وبما أن الأصل في الفاعل أن يكون مرفوعا بالفعل أو بما يشبه الفعل سواء تقدم أو تأخر فعلامة الرفع تدل عليه فيقول سيبويه : " فتقول :ضَربَ زيدًا عمرُو، وعَمرُو على ضَربَ مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدما ويكون زيدُ مؤخرًا "[1].

من خلال هذا المثال الذي ذكره سيبويه، يتبين لنا أن الفاعل المتأخر يدل عليه رفعه أي العلامة الإعرابية لأن الفاعل مرفوع وهو مرتفع بالفعل هنا.

أما العامل في الفاعل فهو لفظي،وهو الفعل أو شبهه مما تضمن معنى الفعل من أسماء الفاعلين والمفعولين والصّفة المشبهة كما ذكرت سابقا [2].

وكذلك من أحكام الفاعل أن يأتي متأخرا عن رافعه وهو الفعل أو شبهه وذلك نحو (قَامَ محمدٌ) فلا يجوز تقديمه على رافعه،فلا نقول نحو (محمدٌ قَامَ) على أن يكون محمد فاعلا مقدما بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر والتقدير (مُحمدٌ قَامَ هُوَ) وهذا هو مذهب البصريين فلا يجوز عندهم تقديم لفاعل على فعله كون تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ [3].

كما لا يجوز حذف الفاعل في الجملة لأنه قد يجيء إما لفظا ظاهرا وإما أن يكون ضميرا مستترا ،وهذا ما ذهب إليه سيبويه حيث قال :"وإذا قلت:ضربوني وضربتهم قومك جعلت القوم بدلا من هم، لأن الفعل لابد له من فاعل،والفاعل ههنا جمعة وضمير الجماعة الواو " [4].

وعليه يتوضح من خلال قوله أنه لا يمكن الإستغناء عن الفاعل في الجملة الفعلية لذلك لا يجوز حذفه.

---

[1] – المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، الجزء الثاني ، ص 127 .

[2] – ينظر : ابن هشام الأنصاري جمال الدين أبي محمد ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى سنة 2001 م ، ص 88 .

[3] – ينظر : المرجع السابق ، ابن عقيل ، شرح الفية ابن مالك ، ج 2 ، ص 77 .

[4] – المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، الجزء الثاني ، ص 79 .

المبحث الثاني : مفهوم المنصوبات من الأسماء .

إن المنصوبات في النّحو العربي عديدة، وهي تؤدي وظائف لغوية خاصة في الجملة باعتبارها عنصرا منها لا يمكن الإستغناء عنه،كونها تساهم في الكشف والإفصاح عن معاني الجمل وإزالة الغموض والإبهام عنها،كما أن علامة النّصب بهذه الأسماء تكون تبعا لعامل يعمل النّصب فيها،ومن بين الأسماء المنصوبة التي سأقف على دراستها في هذا المبحث هي كالتالي:

أولا : المفعول به .

المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل لأنه مصدر في الحقيقة ويأتي منصوبا بعامل مضمر مستعمل إظهاره أو لازم إضماره،وهو يمثل الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي وذلك بإعتبار المتعدي إنما هو بالمفعول به،وذلك أن المفعول به لا يصل إليه إلا ما كان متعديا [1].

ويكون المفعول به نحو ضَربَ زَيدٌ عَمرًا و أكرمَ محمدٌ خالدًا وكذلك نحو قوله تعالى:" وَورثَ سُليمَانُ دَاوودَ " [2].

تعرب (دَاوودَ) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

أما ناصب المفعول به هو الفعل عند البصريين أو شبهه، وذلك بناءا على أنه به يتقوم المعنى المقتضي للنصب أي المفعول [3]،وعليه نجد أن المفعول به يكون منصوبا .

أما من شروط المفعول به أن يتأخر عن الفاعل،لهذا نجد سيبويه يقول:" ضربَ زَيدًا عَمرُو و عمرُو على ضَربَ مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدما ويكون زيد مؤخرا "[4] .

وكذلك حكم المفعول به النصب حيث يتحدث سيبويه عن الفعل المتعدي المبني للمعلوم فيذكر بأن المفعول به منصوب،وذلك لأنه فعل الفاعل سواء تقدم أم تأخر ؟ فهو يقول:" هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول،وذلك قولك:ضرب عبد الله زيدا،ف (عبد

---

[1] – ينظر : المرجع السابق ، ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، الجزء الأول ، ص 308 .

[2] – سورة النمل ،آية : 16 .

[3] – ينظر : المرجع السابق ، الأستراباذي رضي الدين ، شرح الكافية ، الجزء الأول ، ص 335 .

[4] – المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، الجزء الثاني ، ص 127 .

الله) إرتفع ههنا كما ارتفع في ذهب وشغلت (ضربَ) به كما شغلت به (ذَهبَ) وانتصب (زَيدٌ) لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل "[1].

والمفعول به نوعان قياسي وسماعي،اما القياسي يأتي مع الأفعال المتعدية،حيث يرتبط المفعول به مع الفعل المتعدي،ولا يتم معنى هذا الفعل إلا مع المفعول به ويكون العامل فيه ظاهرا نحو(إشتريتُ كتابًا)،فالعامل هنا ظاهر وهو الفعل،وكتابا هي مفعول به،وكما ذكرت في المثال السابق(دَاودَ) منصوبة بفعل ظاهر.

أما النّوع الثاني هو المفعول السماعي،وهي المفعولات التي حذف العامل فيها وجوبا،ولقد لجأ النحاة إلى تقدير أفعال لتحقيق عناصر الإسناد وتفسير الحركة الإعرابية وهذا ما نجده في كثير من الأقوال [2]، فنجد من أقوال النحاة في الإعراب (خيرًا) في قوله تعالى:" إنتَهُوا خَيرًا لكم " [3]، فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أن هذه منصوبة بفعل مضمر يدل عليه الأول.[4]

وأورد سيبويه في ذلك "و حَسبُكَ خيرًا لكَ وراءك أوسع لك فجعل خيرا لك وأوسَعُ لك[5] منصوبة فيما وجب إضمار فعله ويقول سيبويه :" مما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره " [6].

وعليه نستخلص مما سبق أن المفعول به هو كل اسم منصوب،ويكون في المعتدي من الأفعال،والأصل فيه ان يأتي بعد الفاعل لكنه قد يتقدم في مواضع مخصوصة.

---

[1] – المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، الجزء الأول ، ص 34 .

[2] – ينظر : عمار إلياس البواصلة ، المنصوبات في النحو العربي ، دار جليس الزمان ، عمان ، الطبعة الأولى سنة 2010 ، ص 65

[3] – سورة النساء ، آية : 171 .

[4] – ينظر : المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، الجزء 1 ، ص 282 ، 289 .

[5] – ينظر : المصدر نفسه ، ص 282 .

[6] – المصدر نفسه، ص 282 .

ثانيا : المفعول المطلق .

المفعول المطلق هو المصدر،وسمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه،كما سمي بالمفعول المطلق لأنه غير مقيد بحرف كسائر المفعولات الأخرى ولأنه الذي فعله الفاعل فهو مفعوله مطلقا بخلاف أخواته في الوصفين وباسم المعنى بدلالته على المعنى دون الذات .[1]

ويسميه سيبويه الحدث والحدثان[2].

كما أن مصدر الفعل الذي يعمل عمل فعله فيه يأتي على أقسام نذكر منها :

-ما يكون مبهما:وذلك نحو جَلستُ جلوسًا،وقمتُ قيامًا،وفائدته هي توكيد الفعل بذكر مصدره،وذلك نحو قوله تعالى (وتَظُنون بالله الظّنُونَا) [3].

(الظّنُونَا) تعرب مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

-وقد يكون مؤقتا: إمّا ليدل على العدد نحو ضربت ضربتين وضربات فقد أفدت المرار،وإما نوعا نحو ضربت زيدا ضربا شديدا، وعليه فقد حصلت إفادة في الضرب على أنه شديد [4].

كما نجد سيبويه يقول :" تقول: قَعدَ قعدةَ سُوءٍ وقَعدَ قعدتين[5] لما عمل في الحدث يعني المصدر،عمل في المرة منه والمرتين، وما يكون ضربا منه أما إذا خالف اللفظ فمن ذلك قول سيبويه:" قعدَ القُرفصَاءُ، واشتمل الصّماءُ، ورجع القهقري،لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه "[6].

أما العامل في المفعول المطلق، فهو ينتصب بمثله أي بالمصدر وذلك نحو" عجبتُ من ضَربكَ محمدا ضربًا شديدًا،أو بالوصف نحو(أنا ضاربٌ محمدًا ضرباً)،ويرى البصريون أن المصدر أصل،أما الفعل والوصف مشتقان منه،كما أنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا من لفظه يكون إعرابه في الوجه الأول،مفعولا مطلقا والنحاة في هذا الوجه من الإعراب

---

[1] – ينظر : المرجع السابق ، شمس الدين محمد بن أحمد الكيشي ، الإرشاد إلى علم الإعراب ، ص 213 .

[2] – ينظر : المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ج 1 ، ص 34 .

[3] – سورة الأحزاب ، الآية : 10 .

[4] – ينظر ، المرجع السابق ، ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج 1 ، ص 160 .

[5] – ينظر : المصدر السابق ، ص 35 .

[6] – ينظر : المصدر نقسه ، ص 35 .

على مذهبين حيث ذهب المازني والسيرافي والمبرد إلى أن العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه ، بينما ذهب سيبويه والجمهور إلى أن العامل فيه هو فعل آخر من لفظ المصدر،وهذا الفعل للذكور دليل على المحذوف [1].

وعليه يمكن أن نقول من خلال ما تقدم ذكره،أن المفعول المطلق هو إسم مصدر مشتق من الفعل،ويأتي منصوبا دائما.

ثالثا : المفعول فيه (الظّرف).

المفعول فيه هو المسمى ظرفا،وهو ما سلط عليه عامل على معنى " في " من اسم زمان أو إسم مكان مبهم، ويكون الظرف منتصبا على تقدير معنى "في"،وتسمى جميع ظروف الزمان والمكان مفعولا فيه [2].

وبما أن الظرف يكون منصوبا فلابد له من عامل يعمل النصب فيه وهذا ما جعل النحاة يبحثون عن عامل النصب في الظرف، فقد ذهب البصرين إلى أن الظرف ينتصب بفعل مقدر،والتقدير فيه زيدٌ استقرَ أمامكَ،وعمرو إستقرَ وراءكَ، ومنه فإن الظرف عندهم ينتصب بعامل مقدر،وذلك لأن الأصل في زيد أمامك هو في أمامك،لأن الظرف عندهم كل إسم من أسماء الأمكنة والأزمنة ويراد فيه معنى "في" وهي حرف جر،وحروف الجر لابد لها من شيء تتعلق به وذلك لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال، وذلك نحو"نظرت إلى عمرو"،فلو قلنا (إلى عمرو) لا يجوز حتى تقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به وقد دل على أن التقدير في زيد أمامك هو زيد استقر في أمامك،ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه،أما الفعل الذي هو استقر مقدر مع الظرف،كما هو مقدر مع الظرف،كما هو مقدر مع
الحرف [3].

أما الظرف فهو نوعان : ظرف المكان وظرف الزمان .

---

[1] – ينظر : المرجع السابق ، ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، الجزء الثاني ، ص 170 – 173 .

[2] – ينظر : المرجع السابق ، ابن هشام الأنصاري ، قطر الندى وبل الصدى ، ص 379 .

[3] – ينظر : المرجع السابق ، ابن الأنباري عبد الرحمان أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ج 1 ص 245 – 246.

1 – ظرف المكان : إنّ أسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مبهما والمبهم أنواع منها :

- أسماء الجهات الست و هي:فوق، تحت، يمين، وشمال، و أمام وخلف، وذلك نحو قوله تعالى :
- (وفَوقَ كلّ ذي علم عَليمٌ) [1].

(فوقَ) هي ظرف مكان،مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- أن يكون دالا على أسماء المقادير والمساحات.
- وإسم المكان المشتق من المصدر: ويقتضي الشرط في هذا أن يكون عامله من مادته [2].

وذلك نحو قوله تعالى (وأنّا كنَا نَقعدُ منهَا مَقاعدَ للسّمع) [3]وكذلك ذهبت مذهبَ محمد .

وقد ذكر سيبويه أسماء المكان مما يكون في هذا النوع بقوله " فالمكان قولك هو خلفك وهو قدامك وأمامك، هو تحتك،وقبالتك، وما أشبه ذلك "[4].

2 – ظرف الزمان: إنّ ظروف الزمان جميعها،أي مبهمها وموقتها يقبل النصب بتقدير "في" فالمبهم من الزمان هو الذي ليس له حد يحصره سواءا كان معرفة أو نكرة،كحين وزمان، والمؤقت منه ماله نهاية تحصره سواءا كان معرفة أو نكرة كيوم، وليلة، وشهر، ويوم الجمعة، وليلة القدر، وشهر رمضان [5].

وقد ذكر سيبويه أسماء الزمان بقوله:" أما الوقت،والساعات،والأيام،والشهور والسنون وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكن في الدهر" [6] .

---

[1] – سورة يوسف ،الآية 76.

[2] – ينظر ، المرجع السابق ، ابن هشام الأنصاري جمال الدين أبي محمد ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ص 124 – 125 .

[3] – سورة الجن الآية :9 .

[4] – المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، الجزء الأول ، ص 404 .

[5] – ينظر : المرجع السابق ، الأستراباذي رضي الدين ، شرح الكافية ، الجزء الأول ، ص 488 .

[6] – المصدر نقسه ، ص 418 .

رابعا : الحال .

الحال من المنصوبات وهو وصف فضله مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله،أو مضمون الجملة التي قبله ويأتي الحال مفسرا لما أبهم من الهيئات [1].

ومن أحكام الحال أن يكون نكرة مشتقة،أما صاحب الحال يكون معرفة،فهو بمنزلة الخبر من المبتدأ،فإذا وقع الحال معرفة خيف أن تلتبس بالصفة لذلك نجد سيبويه يقول :"لا يجوز للمعرفة أن تكون حالا كما تكون النكرة،فتلتبس بالنكرة "[2].

وعليه فإن الحال يقع نكرة تعود إلى معرفة قبلها هي صاحب الحال كما جعل سيبويه باب الحال سماه : " باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال وقع فيه الفعل " [3].

وبما أن الحال يكون منصوبا فلابد له من ناصب،وذلك لأن الإعراب أثر يجلبه العامل لأن كل حركة من حركاته،إنما تجيء تبعا لعامل في الجملة ويرى النحاة أن العامل في الحال إما فعل وشبهه من الصفات أو معنى الفعل [4].

وعليه فإن الحال يأتي منصوبا لأنه يقع فيه الفعل وهذا ما ذكره سيبويه " هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول [5].

وإذا كان العامل في الحال فعلا جاز تقديم الحال عليه،وذلك نحو "جاءَ زَيدٌ ضَاحكًا "و" ضَاحكًا جاءَ زيدٌ " وكذلك ما أشبهه من الصفات،يجوز تقديم الحال عليه إذا كان عاملا فيها.

أما إذا كان العامل في الحال معنى فعل،لا يجوز تقديمها على العامل وذلك نحو" فيها زيد مقيما،وعند علي جالسا "[6] فزيد مرتفع بالإبتداء لأنه مبتدأ و (فيها) خبر قد تقدم،و مقيما

---

[1] – ينظر ، المرجع السابق ، ابن هشام الأنصاري جمال الدين أبي محمد ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ص 130.

[2] – المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، الجزء الأول ، ص 114 .

[3] – المصدر نفسه ، ص 391 .

[4] – ينظر : المرجع نفسه ، عمار إلياس البواصلة ، المنصوبات في النحو العربي ، ص 136 .

[5] – المصدر السابق ، ص 44 .

[6] – ينظر ، المرجع السابق ، ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، الجزء الثاني ، ص 8 .

حال من المضمر في فيها والعامل فيها الجار والمجرور لنيابته عن الفعل الذي هو استقر و (عندكَ) هي ظرف منصوب بـ (استقرَ) العامل المقدر،لذلك لا تقول نحو مقيما فيها زيد،فلا يجوز تقدم الحال هنا إذا كان العامل معنى،وهذا مذهب سيبويه في أن الإسم يرتفع بالإبتداء [1].

وفي الأخير أستخلص مما سبق أن الحال هو إسم نكرة منصوب يصف هيئة صاحبه (الفاعل أو المفعول) وهو يقع في جواب "كيف" ويكون الحال نحو قوله تعالى:(وأرسلناك للناس رسولا) [2].وقول الله تعالى :(فخَرجَ منها خَائفًا) [3]،فالحال هنا مبينا لهيئة صاحبه.

وتعرب " رَسُولاً "حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وتعرب " خَائفًا "حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

خامسا : المنادى.

إن المنادى عند البصريين هو أحد المفعولات،والأصل في كل منادى أن يكون منصوبا لفظا أو محلا وذلك لأنه مفعول به والناصب له فعل مضمر وجوبا تقديره " أنادي " أو " أدعوا" دل عليه حرف النداء وهذا مذهب سيبويه [4].

يقول سيبويه "أعلم أن النداء كل إسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره " [5].

كما أن إنتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به،ويكون ناصبه الفعل المقدر وأصله عند (يا أدعوا زيدًا)،فحذف الفعل فعلا لازما لكثرة الإستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته،كما نجد المبرد قد أجاز نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل،فينتصب المفعول به بعامل واجب الحذف.

---

[1] – ينظر : المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، الجزء الثاني ، ص 88 .

[2] – سورة النساء ، الآية : 79

[3] – سورة القصص الآية : 21 .

[4] – ينظر : المصدر السابق ، ص 182 .

[5] – المصدر نفسه ، ص نفسها .

وعلى المذهبين (فيا زَيدُ) جملة،وليس المنادى أحد جزأي الجملة فنجد عند سيبويه جزءا الجملة أي الفعل والفاعل مقدران، وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزأي الجملة أي الفعل والفاعل مقدر،وعليه فإن المفعول به هنا على المذهبين واجب الذكر لفظا أو تقديرا ولا يوجد نداء بدون منادى [1].

أما أقسام المنادى فهو يأتي على عدة أقسام نذكر منها :

فالمنادى ينصب لفظا في ثلاث حالات :

-أن يكون مضافا : وذلك نحو يا رسُولَ الله،ويا فاعلَ الخير.

و (رَسُولَ) هي منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

-أن يكون شبيها بالمضاف: وهو ما يتصل به شيء من تمام معناه وذلك نحو يا حسنا وجهه ويا كريمًا خلقه،أو مخفوظا بخافض متعلق به نحو يا رفيقًا بالنّاس.

-أن يكون نكرة غير مقصودة: وذلك نحو يا رجلاً قم بواجباتك،ويا تائبًا بشرى لك.

(تائبًا) تعرب منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره،كما نجد سيبويه قد أشار إلى المنادى المضاف والنكرة يكون منصوبا فهو يقول:"وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو عبد الله ويا أخانا،والنكرة حين قالوا :" يا رجلا صالحا حين طال الكلام "[2] .

أما المنادى المبني : هو الذي يبنى على ما يرفع به ويكون في محل نصب وينبغي أن يتوفر في بناء المنادى أمران هما أفراده وتعريفه ومعنى الأفراد أن لا يكون مضافا و لا شبيها بالمضاف،والتعريف أن يكون مرادا به معين،والمفرد المعرفة هو الذي يبنى على ما يرفع به [3]،وذلك نحو قوله تعالى (يَا نوحُ قد جَادلتنَا) [4]، وقول الله تعالى :(يا جبَالُ أُوبي مَعهُ) [5].

(نُوحُ) تعرب منادى مبني على الضم في محل نصب.

---

[1] – ينظر : المرجع السابق ، الأستراباذي رضي الدين ، شرح الكافية ، الجزء الأول ، ص 346 .

[2] – المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، الجزء الأول ، ص 182 – 183 .

[3] – ينظر : المرجع السابق ، ابن هشام الأنصاري ، قطر الندى وبل الصدى ، ص 339 .

[4] – سورة هود الآية :32 .

[5] – سورة سبأ ، الآية : 10 .

(جبالُ) هي منادى مبني على الضم في محل نصب.

أما علة بناء المنادى المفرد فيما نقله سيبويه عن الخليل انهم رفعوا المفرد كما رفعوا (قبل وبعد)[1]

وفي الأخير أخلص إلى أن المنادى هو مفعول به لفعل محذوف ويأتي منصوبا أو مبنيا في محل نصب.

سادسا : المستثنى :

المستثنى عند النحاة هو نوع من المفعول به وذلك لأنه منصوب بفعل مقدر تدل عليه الأداة،فهو مشبه بالمفعول إذا أتي به بعد إستغناء الفعل عن لفاعل، وبعد تمام الكلام وذلك نحو جاءني القوم إلا زيدا، فجاءني القوم هو كلام تام يتكون من فعل وفاعل ولو جاز ذكر "زيدا " بعد هذا الكلام بغير حرف الإستثناء ما كان إلا نصبا،لكن لما توسطت "إلا " حدث معنى الإستثناء ووصل الفعل إلا ما بعد إلا [2].

و الإستثناء يأتي على أنواع منه التام والمنفي،لكني سأقتصر في هذه الدراسة على الإستثناء التام الموجب،لأن المستثنى في هذا النوع من الإستثناء يكون منصوبا،لذلك نجد سيبويه يقول :"هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا،لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ... وهذا قول الخليل رحمه الله،وذلك قولك: أتاني القوم إلاّ أباكَ،ومررت بالقوم إلّا أباكَ والقوم فيها إلاّ أباكَ و إنتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيها دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة،وكان العامل فيه ما قبله من الكلام " [3].

وعليه يتبين لنا أن المستثنى في الكلام التام يجب أن يأتي منصوبا دائما وهذا ما قصده سيبويه بقوله كما نجد ممن وافقه الرأي أيضا المبرد و الزمخشري وهذا ما أجمع عليه النحاة أما بالنسبة للعامل في المستثنى يذهب سيبويه إلى أن العامل ما قبله من الكلام، فهو منصوب عن تمام الكلام [4].

---

[1] – المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، الجزء الثاني ، ص 199 .

[2] – ينظر : المرجع السابق ، ابن السراج ، الأصول في النحو ، الجزء الأول ، ص 281 .

[3] – المصدر السابق ، ص 330 – 331 .

[4] – ينظر : المرجع السابق ، عمار إلياس البواصلة ، المنصوبات في النحو العربي ، ص 160 .

ومن الأمثلة على المستثنى المنصوب.

قول الله تعالى : (فشَربُوا منه إلّا قليلًا) [1].

(قَليلًا) تعرب مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وكذلك نحو نجح الطلاب إلا عليا،وقام القوم إلا زيدا،وعليه نصل في الأخير لما تقدم ذكره أننا نتفق لما ذهب إليه سيبويه في تعليله نصب المستثنى في الإستثناء التام الموجب وهو إخراجه لما دخل فيه غيره،لأن خروجه لما دخل فيه غيره يخرجه من الإسناد ولعدم وجود جرا وإضافة،فإنه استحق النصب وذلك لأنه خارج من الإسناد والإضافة [2].

وعليه يمكن أن أقول بأن المستثنى هو مفعول به في المعنى لفعل مقدر تدل عليه الأداة.

[1] – سورة البقرة ، الآية : 249 .

[2] – ينظر : المرجع نفسه ، ص 164 .

المبحث الثالث : الأسماء المجرورة والتّوابع .

أولا : الأسماء المجرورة .

1 – الجرّ بالحروف .

لقد جعل سيبويه الجر في كل اسم مضاف إليه،وجعل المجرور بحرف الجر وإضافة إسم إليه كله مضافا إليه ومن ذلك فإن الجر عنده يكون بشيئين الأول بدخول حرف ليس بإسم ولا ظرف أما الآخر يكون بإضافة اسم إلى إسم [1].

كما أن حروف الجر تعقبها أسماء مجرورة، وتستعمل حروف الجر واسطة للإضافة وواسطة الإضافة هو ما لا يمكن إضافته مباشرة وذلك نحو سافرت من المدينة إلى الريف فقد كانت (من) و (إلى) واسطتين للإضافة (سَافرتُ) إلى المدينة والريف لأن سافرت ببنائها وهيئتها مما لا يضاف أبدا [2].

ويذهب البصريون إلى تسمية هذه الحروف بحروف الجر وهذا هو معنى مذهب سيبويه من أن "الجر إنما يكون في كل إسم مضاف إليه[3] "ومن أن الباء وما أشبهها يضاف بها إلى الإسم ما قبله،كما نجد إبن الحاجب ذهب إلى أن "المضاف إليه هو كل إسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظا أو تقديرا [4].

ويكون الإسم المجرور بحرف الجر نحو قول الله تعالى : (وتَا اللَه لأَكيدَن أصنَامَكُم [5])

(الله) هي لفظ جلالة إسم مجرور (بتا) وعلامة جره الكسرة.

وذهب سيبويه إلى أن الباء وما أشبهها ليست بظروف ولا أسماء لكنها يضاف بها إلى الإسم ما قبله أو ما بعده،وذلك نحو مررت بزيد.

---

[1] – ينظر : أبي الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ، تحقيق : رشيد بلحبيب ، المملكة الغربية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب سنة 1999 م ، الجزء الثاني ، ص 23 .

[2] – ينظر : مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، سنة 1986 م ، ص 77 – 78 .

[3] – المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، الجزء الأول ، ص 419 .

[4] – المرجع السابق ، الأستراباذي رضي الدين ، شرح الكافية ، الجزء الثاني ، ص 201 .

[5] – سورة الأنبياء ، الآية :57 .

(زيد) تعرب إسم مجرور ب (ب) وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

2 – الجر بالإضافة:

-إضافة الإسم إلى الإسم : وذلك يعني إيصاله إليه من غير فصل وذلك بجعل الثاني من تمام الأول يتنزل منه منزلة التنوين،وهذه الإضافة تأتي على نوعين، الأولى إضافة لفظ ومعنى والثانية إضافة لفظ فقط [1].

ويسمى سيبويه الإسم المجرور بالإضافة مضافا إليه، والإضافة نجدها على نوعين هما:

– **الإضافة المحضة أو المعنوية** : هي أن تجمع في الإسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية وذلك بأن يكون حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده وهذا بالإضافة تفيد التعريف والتخصيص وتسمى المحضة أي خالصة يكون المعنى فيها موافق للفظ وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة وذلك نحو غلام زيد،وتخصيصه إن كان نكرة وذلك نحو غلام إمراة [2].

أما بالنسبة إلى إضافة الإسم إلى إسم فقد ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إضافة إلى إسم يوافقه في المعنى ودليلهم في ذلك أن افضافة يراد بها التعريف والتخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنيا عن الإضافة [3].

والإضافة المعنوية تكون مقدرة بفي وذلك بأن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف وذلك نحو قوله تعالى

(بل مكرٌ اللّيل والنّهار)[4]،والتقدير بل مكر في اللّيل.

المقدرة بمن وذلك بأن يكون المضاف إليه كلا للمضاف وصالحا للإخبار عنه وذلك نحو " هذا خاتم حديد [5]" و " هذَا ثوبٌ حرير " يعني خاتم من حديد،وثوب من حرير وهذا ماء بحر يعني ماء من بحر،ويعني ذلك أن الحديد كل والخاتم جزء منه.

---

[1] – ينظر : المرجع السابق ، ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، الجزء الثاني ، ص 126 .

[2] – ينظر : المرجع نقسه ، ص 126 .

[3] – ينظر : ابن الأنباري عبد الرحمان أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ج 2 ، ص 436 – 437 .

[4] – سورة سبأ ،الآية : 33 .

[5] – ينظر : المرجع السابق ، ابن هشام الأنصاري جمال الدين ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ص 176 .

وقد ذكر السيرافي أن ما كان على معنى اللام فإضافته على وجه الإستحقاق وذلك نحو هذه دار زيد، ودار لزيد [1].

ويذهب البعض إلى أن التي تكون بمعنى اللام توجد في الأسماء والظروف،فالإسم نحو مال علي،والأسماء التي هي ظروف مضافة إلى ما بعدها وأما الظروف نحو خلف، ووراء، فوق .... وغيره مما يشبهها وذلك نحو الرجل فوق البيت،الولد خلف المنزل [2].

- **الإضافة الغير محضة (لفظية)**: وهي إضافة إجتمع فيها أمران هما أمر في المضاف كونه صفة،وأمر في المضاف إليه كونه معمولا لتلك الصفة ويقع ذلك في إسم الفاعل نحو قوله تعالى (هَديًا بالغَ الكَعبَة) [3]، وإسم المفعول والصفة المشبهة نحو حسن الوجه وهذه الإضافة سميت غير محضة لأنها في نية الإنفصال وسميت لفظية لأنها أفادت أمرا لفظيا وهو التخفيف [4]،و(الكَعبَة) تعرب مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

ثانيا : التوابع .

1 – الصفة: هي تابع يكمل متبوعه،وذلك ببيان صفة من صفاته أو دلالته على معنى موجود فيه أو فيما يتعلق به[5] والنعت والمنعوت عند سيبويه كالإسم الواحد لذلك فقد قال: " هذا باب ما يجري النعت على المنعوت ....فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك مررت برجل ظريف فقد صار النعت مجرورا مثل المنعوت "[6].

وقد ورد عن أبي سعيد السيرافي أن النعت هو إختصاص نفس المنعوت وإخراج له من إبهام وعموم إلى ماهو أخص منه،فالنكرة المنعونة يخرجها النعت من نوع إلى نوع أخص منه ويراد بذلك التخصيص وهو تقليل الإشتراك الحاصل في النكرات أما المعارف فهي الأخرى يخرجها النعت من شخص مشترك الإسم عند وقوع لبس فيه إلى أن يزول عنه ويراد به إزالة الإشتراك

---

[1] – ينظر : المرجع السابق ، أبي سعيد السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، الجزء 2 ، ص 311 .

[2] – ينظر : المرجع السابق ، ابن السراج ، الاصول في النحو ، ج 2 ، ص 5 .

[3] – سورة المائدة ، الآية :95 .

[4] – ينظر : المرجع السابق ، ابن هشام الأنصاري جمال الدين أبي محمد ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ص 172-173

[5] – ينظر : عبد الحميد مصطفى السيد ، التطبيق النحوي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ط2 ، سنة 2003 ، ج 2 ، ص 95 .

[6] – المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، الجزء 1 ، ص 421 .

اللفظي الحاصل في المعارف،ويكون النعت هنا بغرض الإيضاح،ومثال النكرة نحو مررت برجل كريم فلو ذكرت رجل وحده لكان الرجل من عامة الرجال كلهم ولكن عندما نعته بكريم زدت في النعت وكان النوع أخص [1].

وهذا ما كان مفردا بنعت النكرة ، حيث صار النعت تابعا للمنعوت في إعرابه لأنهما كشيء واحد ، كما يتوضح لنا أن النعت يأتي للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف .

كما ينقسم النعت بإعتبار معناه إلى قسمين :

– النّعت الحقيقي: وهو الذي يدل على معنى في نفس منعوته الأصلي ويجب أن يشتمل النعت الحقيقي على ضمير مستتر يعود على المنعوت،وذلك نحو هذا رجل عاقل و(عاقل) صفة ل (رجل) وهي تشتمل على ضمير يعود عليه،فتقديره هذا رجل عاقل هو،ويطابق النعت الحقيقي المنعوت في حركات الإعراب وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير وغيرها [2].

– النّعت السّببي : هو الذي يدل على معنى في شيء بعده،ويكون له علاقة بالمنعوت كما يجب أن يذكر بعد النعت السببي اسم ظاهر مرفوع به،ومشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة [3].

وذلك نحو قوله تعالى :"رَبّنَا أخرجنَا من هذه القَرية الظّالم أهلها [4]" (الظّالم) هي صفة مجرورة وعلامة جرها الكسرة الظاهرة على آخرها.

وقوله تعالى : "يخرجُ من بطونهَا شرابٌ مُختلفٌ أَلوانُهُ "[5] .

وعليه أستخلص في الأخير أن النعت هو صفة مطابقة للمنعوت في جميع خصائصه لذلك فهو مكمل لمتبوعه،والنعت يكون من تمام المنعوت يتبع ما قبله في الإعراب،إن كان مرفوعا رفع وإن كان منصوبا نصب وإن كان مجرورا خفض.

---

[1] – ينظر : أبي سعيد السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، الجزء 2 ، ص 312 ، 313 .

[2] – ينظر : محمود سليمان ياقوت ، التوابع في النحو العربي ، مكتبة لسان العرب ، جامعة طنطا سنة 2005 ، ص 25 .

[3] – ينظر : المرجع نفسه ، ص 26 .

[4] – سورة النساء ، الآية : 75 .

[5] – سورة النحل ، الآية : 69 .

2- البدل :

هو التابع المقصود لذاته بالحكم،بلا واسطة أما في اللغة هوالعوض [1]،وهويأتي على أربعة أقسام منها:

-بدل كل من كل: وهو البدل المطابق للمبدل منه،والذي يكون مساوي له في المعنى وذلك نحو قوله تعالى:(إهدنا الصراط المستقيم،صراط الذين أنعمت عليهم) [2].

(صرَاطَ) تعرب صراط الثانية،بدل منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

-بدل بعض من كل : وهو بدل الجزء من كله، قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا أوأكثر وذلك نحو أكلت الرغيف نصفه [3].

-بدل إشتمال: وهو دال على معنى في متبوعه،وذلك نحو أعجبني محمد أخلاقه،وقول الله تعالى: (يسئلونكَ عن الشّهر الحَرام قتالٌ فيه) [4].

(قتالٌ) هي بدل إشتمال مجرور وعلامة جره الكسرة، والضمير العائد على المبدل منه (الشهر الحرام) هو الهاء في (فيه).

-بدل المباين للمبدل منه:وهو على قسمان .

ما يقصد متبوعه كما يقصد هو،ويسمى بدل الإضراب نحو أكلت خبزا لحما والبدل الذي هو كمعطوف ببل أنسبه للإضراب إن قصد متبوعه،أما بدل الغلط مالا يقصد متبوعه بل يكون المقصود البدل فقط،حيث غلط المتكلم،فذكر المبدل منه [5].

وأشار سيبويه إلى بدل الغلط بقوله :"وذلك قولك : مررت برجل حمار،فهو على وجه محال،وعلى وجه حسن فأما المحال فأن تعنى أن الرجل حمار وأما الذي يحسن فهو أن تقول

[1] – ينظر : المرجع السابق ، ابن هشام الأنصاري جمال الدين أبي محمد ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ص 176 .

[2] – سورة الفاتحة ، الآية :6 ، 7 .

[3] – ينظر : المرجع السابق ، محمود سليمان ياقوت ، التوابع في النحو ، ص 133 .

[4] – سورة البقرة ، الآية : 217.

[5] – ينظر : المرجع السابق ، ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على الفية بن مالك ، ج 3 ، ص 249 .

مررت برجل،ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول حمار إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت " [1].

والذي يكون عليه الإعتماد من الإسمين أي البدل والمبدل منه هو الإسم الثاني،(المبدل منه) حيث ذكر الأول توطئة لبيان الثاني وتوضيحه،ويدل على ذلك ظهور هذا المعنى في بدل البعض وبدل الإشتمال وذلك نحو ضربت محمدا رأسه،ويتبين من خلال هذا المثال أن الظرب وقع براسه دون سائره [2].

لذلك نجد سيبويه قدر هذا المعنى بقوله من خلال ما ذكره من امثلة البدل : "أراد رأيت أكثر قومك،وثلثي قومك ".

وصرفت وجوه أولها : "ولكنه ثني الإسم توكيدا "[3].

كأنه أراد بما ذهب إليه أن المعنى متعلق بالثاني حتى لو ترك ولم يذكر،لألبس بما يحصل فيه من لبس،وعلى إثر ذلك لا يفهم القصد من الكلام.

وقد ذهب سيبويه وأبو العباس محمد بن يزيد،والسيرافي من المتأخرين إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه،كالنعت، والتأكيد، وذلك لتعلقهما به من طريق واحد [4].

3 – التوكيد : التوكيد هو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول ومعنى هذا أن يكون مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا،كما كان معنى نفسه ثابتا، نحو جاءني زيد نفسه حيث يفهم من زيد أنه نفس زيد فلم يتغير [5].

وينقسم التوكيد حسب نوعيه إلى قسمين هما : لفظي ومعنوي.

1 – التوكيد اللّفظي : وهو الذي يكون باءعادة اللفظ الأول نفسه وليس له باب يحصره لأنه يكون في الأسماء والأفعال والحروف والجمل وكل ما نريد تأكيده ففي الإسم نحو رأيت

[1] – المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 439 .

[2] – ينظر : المرجع السابق ، ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ،الجزء 2 ، ص 262 .

[3] –المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 150 .

[4] – ينظر : المرجع السابق ، ص 263 ، 264 .

[5] – ينظر : المرجع السابق ، الأستراباذي رضي الدين ، شرح الكافية ، الجزء الثاني ، ص 357 .

زيدا زيدا واشتريت كتابا كتابا،حيث يشترط في التوكيد اللفظي أن يكون المعنى المراد في اللفظ الثاني هو نفسه المعنى المراد في اللفظ الأول لا شبهه [1].

(زيدا) الثانية هي توكيد لفظي منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

2 – التّوكيد المعنوي :هو الذي يكون بتكرير المعنى دون لفظه ويأتي على نوعين هما،ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد، وله لفظان هما النفس والعين وذلك نحو جاء علي نفسه (نفسه) هي توكيد لعلي،كما أنه لابد من إضافة النفس أو العين إلى ضمير يطابق المؤكد وهذا الضمير الذي يطابق المؤكد لا يجوز حذفه ولا تقديره [2].

(نفسُ) هي توكيد معنوي لـ (عَليُ) مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.

[1] – ينظر : المرجع السابق ، ص 222 .

[2] – ينظر : المرجع السابق ، محمود سليمان ياقوت ، التوابع في النحو ، ص 66 .

المبحث الرابع : الأسماء المبنية .

إن البناء كما عرفنا سابقا هو لزوم أواخر الكلمات حالة ثابتة،وبما أن الحروف تكون مبنية دائما نجد أيضا ما هو مبني من الأسماء،والأسماء المبنية كثيرة لذلك سأكتفي بدراسة البعض منها.

أولا : الإسم الموصول .

هو إسم مفعول وقد سمي موصولا لأنه لا يتم معناه إلا بصلته،وهو أصلا مكسور يحتاج إلى صلة ولهذا سمي موصولا،والموصول هو نوع من المعارف الذي يعين مسماه بواسطة الكلام وذلك نحو جاء الذي، لم يتم المعنى،أما إذا أتممنا الكلام نجد جاء الذي نجح في الإمتحان فهنا عين،كما يشترط في صلة الموصول الإسمي أن يكون مشتمل على ضمير لائق بالموصول [1].

أما سيبويه يسمي الصّلة،الحشو وهذا ما ذكره بقوله:" هذا باب ما يكون الإسم فيه بمنزلة للّذي في المعرفة إذا بني على ما قبله، وبمنزلته في الإحتياج إلى الحشو" [2].

ومن هنا يتبين لنا أن هذه الأسماء الموصولة هي أسماء ناقصة الدلالة ولا يتضح معناها إلا إذا وصلت بصلة لذلك فهي بحاجة إلى الصلة.

ويقسم النحاة الأسماء الموصولة إلى قسمان هما : خاصة ومشتركة .

فالمختص هو ما يستعمل لشيء واحد لا يتجاوز إلى غيره،وهو الذي والتي وما يتفرع عنهما[3].

ومن بين الأسماء الموصولة الخاصة التي سأذكرها نجد:

(الذي) وهي للمفرد المذكر وتستعمل للعاقل وغيره،للعاقل نحو قول الله تعالى (والذي جَاء بالصدق)[1]،ولغير العاقل نحو قول الله تعالى (هَذَا يومُكم الذي كُنتُم تُوعَدونَ) [2].

---

[1] – ينظر ، المرجع السابق ، محمد بن صالح العثيمين ، شرح ألفية ابن مالك ، المجلد الأول ، ص 284 .

[2] – ينظر : المرجع السابق ، ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، ج 2 ، ص 105 .

[3] – ينظر : فاضل السامرائي ، معاني النحو ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، سنة 2000 ، الجزء الأول ، ص 123 .

ونحو جاء الذي نجح،(الذي) تعرب إسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل.

الذين وهي لجماعة الذكور ويختص بالعقلاء [3]،نحو قوله تعالى (والذينَ هم للزكواة فاعلونَ) [4]

(الذينَ) هي إسم موصول مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ.

أما المشترك :هو ما كان لعدة معان بلفظ واحد ومن بين الأسماء الموصولة المشتركة التي سأذكرها .

(من) وهي اسم مبهم يقع على ذوات ما يعقل،ومما يدل على أنه إسم يقع فاعلا ومفعولا ويدخل عليه حروف الجر كما يعود عليه الضمير وهذه تكون من خصائص الأسماء [5]،وذلك نحو قوله تعالى (لمن جَاءَ به حملُ بعير) [6].

(من) هي إسم موصول مبني على السكون في محل جر إسم مجرور.

(ما) فهي تقع لذوات ما لا يعقل ولصفات العقلاء [7]،وذلك نحو أعجبني ما صنعت،وأعجبني ما قدمته لي.

كما نجد سيبويه قد أشار بأن (من) تستعمل لمن يعقل،أما " ما " تقع على ما لا يعقل فقد قال " قال الخليل : إن شئت جعلت من بمنزلة إنسان،وجعلت ما بمنزلة شيء "[8].

ثانيا :إسم الإشارة هو نوع من المعارف ، وهو ما دل على مشار إليه،والمشار إليه هو الذي يتعين عن طريق الإشارة،وذلك نحو هذا الرجل فقد عينت الرجل من خلال الإشارة إليه،وصار الرجل معرفة،كما يختلف إسم الإشارة بإختلاف المشار إليه [9].

---

[1] – سورة الزمر ، الآية : 33 .

[2] – سورةالانبياء ، الآية: 103 .

[3] – ينظر : المرجع السابق ، ص 125 .

[4] – سورة المؤمنون ، الآية :4 .

[5] – ينظر : المرجع السابق ، ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، ج 2 ، ص 410 .

[6] – سورة يوسف ، الآية :72 .

[7] – ينظر : المرجع السابق ، فاضل السامرائي ، معاني النحو ، الجزء الأول ، ص 130 .

[8] – المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، ج 2 ، ص 105 .

[9] – ينظر : المرجع السابق ، محمد بن صالح العثيمين ، شرح ألفية ابن مالك ، المجلد 1 ، ص 271 .

وتعتبر أسماء الإشارة عند الكثير من المبنيات وذلك لتضمنها معنى الحرف معنى الحرف وهو الإشارة لأنها معنى من المعاني كالإستفهام لذلك كان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليها[1].

ويطلق على أسماء الإشارة مبهمات ونجد سيبويه قد سماها بالأسماء المبهمة في قوله "والأسماء المبهمة : هذا، وهذان، وهذه، وهاتان، وهؤلاء وذلك ..... "[2].

وتنقسم أسماء الإشارة بحسب المشار إليه إلى ستة أقسام وذلك بإعتبار التقسيم العقلي وخمسة باعتبار الواقع،أما الأول فهو لمفرد أو مثنى أو جمع،وكل منهما إما لمذكر أو مؤنث اما الثاني فقد جعلوا عبارة الجمع مشتركة بين المذكرين والمؤنثات [3].

ومن بين أسماء الإشارة التي سأذكرها :

(ذا) ويشار به إلى المفرد المذكر نحو هذا رجل،هذا كتاب واسم الإشارة هو (ذا) فقط،و كذا نجد اسم الإشارة للمؤنث نحو هذه سعاد واسم الإشارة (ذه) فقط،ونجد أيضا ما يشار به إلى الجمع نحو هؤلاء قوم مسلمون[4]،وقوله تعالى : (وإذا رأوهُم قالُوا إنّ هؤُلاَء لضَالُونَ) [5].

(هؤلاء) الهاء حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ؤلاء هي إسم إشارة مبني على الكسر.

ثالثا : إسم الإستفهام.

إسم الإستفهام هو اسم مبهم يستعلم به عن شيء،بغرض معرفته[6] وذلك نحو من أنت ؟ وكيف حالك؟ حيث تكون الفائدة منه هي الإستفسار و الإستعلام عن حقيقة الأشياء.

ومن بين أسماء الإستفهام التي سأقف عليها في هذه الدراسة .

---

[1] – ينظر ، المرجع السابق ، الأستراباذي رضي الدين ، شرح الكافية ، ج 2 ، ص 471 .

[2] – المصدر السابق ، ص 77 .

[3] – ينظر : المرجع السابق ، ابن هشام الأنصاري جمال الدين ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ص 79 .

[4] – ينظر : المرجع السابق ، محمد بن صالح العثيمين ، شرح الفية ابن مالك ، المجلد 1 ، ص 272 ، 273 .

[5] – سورة المطففين ، الآية : 32 .

[6] – ينظر ، مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية (موسوعة) ، المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الثلاثون ، سنة 1994 م الجزء الأول ، ص 139 .

نجد (من):وهي اسم مبهم يقع على ذوات ما يعقل،أي يستفهم بها عن الشخص العاقل وتكون في مواضع إستفهام نحو من جاء ؟ [1]

ونحو قوله تعالى :(من ذَا الذي يَشفَعُ عندهُ إلا بإذنه) [2]،(من) هي اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ،(ما وماذا) يستفهم بهما عن غير العاقل،وعن حقيقة الشيء أو صفته سواء كان هذا الشيء عاقلا أم غير عاقل وذلك نحو ماذا كتبت ؟ وماذا صنعت ؟ حيث يستفهم عن حقيقة هذه الأشياء[3]،(كم) الإستفهامية وهي كناية عن العدد،الذي يراد تعيينه وتستعمل إستعمالين وهي في كلا الإستعمالين مبهمة يحتاج إلى ما يميزها،وتستعمل إستفهاما نحو كم كتابا قرأت ؟ و(كم) هنا هي اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

(كيف) الإستفهامية هي إسم يستفهم به عن حالة الشيء،وذلك نحو كيف أنت ؟ وكيف حالك ؟ ونحو قول الله تعالى : (كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا)[4]،وتقع كيف دائما في موضع نصب عند سيبويه[5]،و(كيف) هي إسم إستفهام مبني على الفتح في محل نصب حال.

[1] – ينظر : المرجع السابق ، ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، ج 2 ، ص 410 .

[2] – سورة البقرة ، الآية :255 .

[3] – ينظر ، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 140 .

[4] – سورة البقرة ، الآية : 28 .

[5] – المرجع السابق ، ج 1 ، ص 143 .

المبحث الخامس : الأسماء التي تعمل عمل الفعل .

أولا : إسم الفاعل .

هو من الأسماء التي تعمل عمل الفعل ، وهو صفة تؤخذ من الفعل المعلوم،وذلك لتدل على معنى وقع من الموصوف بها أو قام به على وجه الحدوث لا الثبوت وذلك نحو كاتب قائم،عادل،ويكون إسم الفاعل جار على معنى الفعل المضارع ولفظه في الحركات والسكنات [1].

كما نجد سيبويه قد ذكر بأن إسم الفاعل هو جار على معنى الفعل المضارع وذلك بقوله : "هذا باب من إسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى،فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منونا وذلك قولك :هذا ضارب زيدًا غدًا،فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا غدا "[2]

كما يجوز حذف التنوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجري مجرى الفعل المضارع وتضيف إستخفافا،ولا يكون الإسم الذي تضيفه إلا نكرة،أما إذا كان مضافا إلى معرفة إنما حذفت النون إستخفافا ولما ذهبت النون عاقبتها الإضافة والمعنى معنى،ثبات النون[3].

ويكون إسم الفاعل نحو قول الله تعالى (إنّ اللهَ بالغُ أمره) [4].

(بالغُ) هي خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وقال سيبويه : " والأصل التنوين،لأن هذا الموضع لا يقع فيه معرفة "[5].

وهذا يعني أن أسماء الفاعلين المضافة إلى المعارف تقع في الموضع الذي لا يقع فيه معرفة وذلك نحو مررت برجل ضارب زيد، فعلم أن الأصل التنوين،حيث أن أصل إسم الفاعل التنوين والإضافة دخلت تخفيفا ولو كان الإضافة لما نونوا،لأنهم لا يزيدون على التخفيف

---

[1] – ينظر ، مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية (موسوعة) ، ج 1 ، ص 178 .

[2] – المصدر السابق ، سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 164 .

[3] – ينظر : المرجع السابق ، ابن سراج ، الأصول في النحو ، ج 1 ، ص 126 .

[4] – سورة الطلاق ، الآية : 3 .

[5] – المصدر السابق ، ص 168 .

فيثقلونه،ويخففون الثقيل ولو كان الأصل ترك التنوين والإضافة، لما كان نكرة لأنه مضاف إلى معرفة [1].

ثانيا : الصّفة المشبهة باسم الفاعل.

الصفة المشبهة باسم الفاعل هي كل صفة مأخوذة من فعل غير متعد لأنها إنما شبهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي وعملت عمله،ويكمن وجه الشبه بينهما أنها صفة كما أن اسم الفاعل كذلك وأنها متحملة للضمير كما أن إسم الفاعل متحمل ضميرا،وكذلك أنها طالبة للإسم بعدها كما أن إسم الفاعل طالب للإسم بعده ولذلك لما أشبهته من هذه الوجوه عملت عمله وإن نقص شيء من هذه الوجوه لم تعمل [2].

ومن شروط الصفة المشبهة أن لا تصاغ من فعل متعد،وإنما تصاغ من فعل لازم نحو طاهرُ القلب و جَميلُ الظاهر وهي لا تكون إلا للحال وهذا هو الأصل في باب الصفات فلا يجوز نحو زيد حسن الوجه غدا،كما أن الصفة المشبهة لا تعمل النصب كما يعمله إسم الفاعل لأن إسم الفاعل ينصب المفعول به حقيقة،والمقصود بذلك الواقع علية حدثه وليس لحدثها من يقع عليها لذلك نجد النحاة قد جعلوا المنصوب بعدها إما تمييزا وإما مشبها بالمفعول به ولا يجوز في الصفة المشبهة تقديم معمولها عليها كما يجوز في اسم الفاعل وذلك لأن الصفة المشبهة فرع في العمل عن اسم الفاعل فإذا تقدم معمولها عليها نحو (علي الوجه حسن) فهذا لا يجوز بل يجب أن نقول :(علي حسن وجهه) كما يستحسن في الصفة المشبهة جر فاعلها بها نحو طاهر القلب وكريم الخلق[3].

[1] – ينظر : أبو سعيد السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، ج 2 ، ص 26 – 27 .

[2] – ينظر : ابن العصفور الإشبيلي ابن الحسن علي بن مؤمن ، شرج جمل الزجاجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى سنة 1998 م ، الجزء الثاني ، ص 29 .

[3] – ينظر : المرجع السابق ، ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابم مالك ، ج 3 ، ص 141 ، 142 .

خاتمة

خاتمة

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها في بحثي هذا:

-تأثر سيبويه بالخليل بن أحمد الفراهيدي وآراؤه اللغوية والنحوية وبمنهجه في دراسة قواعد اللغة العربية.

-لقد استفاد سيبويه كثيرا من علم الخليل والذين سبقوه وهذا ما جعله يبدع كتابه المعروف "بالكتاب".

-الطريقة التي انتهجها سيبويه في تتبع القاعدة النحوية بجزئياتها واستدلاله بآيات القرآن الكريم الذي يعد مصدرا مهما له، واستعان به كثيرا، وذلك نظرا لما تميز به القرآن الكريم من الفصاحة والبلاغة.

-استدلال سيبويه بالشعر الذي جعله النصيب الأكبر من الكتاب.

-البصريون سبقوا الكوفيون في وضع دعائم النحو العربي.

-لقد قسم سيبويه "الكلم" وهو جمع كلمة إلى ثلاث أقسام هي اسم، وفعل، وحرف.

-بعد أن ذكر سيبويه أقسام الكلمة، حدد أحوال الكلمة وما يدخل عليها من علامات الإعراب والبناء، وجعلها ثمانية أربعة للإعراب والأخرى للبناء.

-تتصف موضوعات سيبويه كونها متداخلة، إلا أنهافي غاية من الدقة.

-ما يميز القاعدة النحوية عند سيبويه هي نظرية العامل النحوي إلى أنه لم يصرح به في الكتاب، فالعامل في المبتدأ هو معنوي، والعامل في الفاعل هو لفظي.

-تناول سيبويه فكرة الإسناد في الجملة الإسمية، حيث يتضح بأن المسند إليه هو المبتدأ، والمسند هو الخبر.

وهذه هي أهم النتائج التي وقفت عليها في هذا البحث،

ولا يزال مجال البحث في هذه الدراسة يحتاج إلى توسيع وزيادة في النظر فيه.

وآمل في الختام أن يكون هذا البحث قد قدم صورة واضحة عن معالم التركيب الإسمي عند سيبويه، والحمد الذي وفقني في إنجاز هذا البحث.

قائمة المصادر

و المراجع.

قائمة المصادر و المراجع.

- القرآن الكريم، رواية ورش عن نافع.

1- الكتب

أ- المصادر:

- سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثالثة سنة 1988.

ب- المراجع:

1- إبراهيم أنيس و آخرون، المعجم الوسيط، دار الفكر، دط، دت.

2- الاستراباذي رضي الدين، شرح الكافية لابن الحاجب، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة الثانية، سنة 1996.

3- الأشموني علي نور الدين أبو الحسن، منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني)، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1955.

4- الأزهري خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، دت.

5- ابن الانباري عبد الرحمن أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، تح محمد محي الدين عبد الحميد، ط دار الفكر، دمشق، دت.

-إرشاد الأريب دار المأمون الكويت ، ط1975

6- الانباري محمد بن القاسم، الأضداد، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، ط المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، سنة 1978.

7- البواصلة عمار الياس، المنصوبات في النحو العربي، دار جليس الزمان، عمان، الطبعة الأولى، سنة 2010.

8- ابن جني عثمان، الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، لبنان بيروت، سنة 1988.

9- الحلواني محمد خير، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط، الطبعة الأولى، سنة 1984.

10- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، الأردن، الطبعة الثالثة سنة 1988.

11- الراجحي عبده، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت سنة 1980.

12- الزمخشري محمود بن عمر أبي القاسم، أساس البلاغة، تح الأستاذ عبد الرحيم محمود، ط.د.ت، بيروت، لبنان.

13- السيرافي الحسن بن عبد الله أبو سعيد، شرح كتاب سبويه، تح احمد حسن مهدلي علي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة 2008.

14- السيوطي جلال الدين ،كتاب تقريب المقرب، تح عبد الرحمن عفيف، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة 1981.

15- السامرائي فاضل، معاني النحو، دار الفكر للطباعة و النشر، عمان، الطبعة الأولى سنة 2000.

16- ابن السراج أبي بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تح عبد الحين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة سنة 1996.

17- السامرائي إبراهيم عبود، المدارس النحوية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2007.

18- الشراعي عبد الله احمد، الإضافة النحوية رؤية جديدة في تفسير الإعراب و البناء و التنوين، دار اليازوردي العلمية، الأردن، 2015.

19- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة، سنة 1968.

20- الشنتمري أبي الحجاج يوسف بن سليمان، النكت في تفسير كتاب سبويه، تح رشيد بلحبيب، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، المغرب سنة 1999.

21- ابن الصائغ محمد بن حسن، اللمحة في شرح الملحة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة 2004.

22- الطنطاوي محمد، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة سنة 1995.

23- ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة سنة 1980.

24- العثيمين محمد بن صالح، شرح ألفية بن مالك، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى سنة 1434هـ.

25- علوش جميل، الإعراب و البناء دراسة في نظرية النحو العربي، المؤسسة الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1997.

26- عوض حمد، المصطلح النحوي نشأته و تطوره حتى أواخر القرن 2 هـ، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1983.

27- عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النحو و الصرف، دار النهضة العربية، ط 2، سنة 1974.

28- عبد الحميد حسن، القواعد النحوية مادتها و طريقها، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الثانية،سنة 1952.

29- عبد الحميد مصطفى السيد، التطبيق النحوي، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، ط 2،سنة 2003.

30- ابن عصفور الاشبيلي أبي الحسن علي بن مومن، شرح جمل الزجاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة 1998.

31- الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية (موسوعة)، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثلاثون،سنة 1994.

32- الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت، لبنان، دت.

33- الفارسي أبو علي الحسن بن احمد، التعليقة على كتاب سبويه، تح عوض بن حمد القوزي، دار الكتب، الطبعة الأولى، سنة 1990.

34- ابن قتيبة الدينوري، عيون الأخبار، ط مصورة عن دار الكتب، سنة 1925.

35- الكيشي شمس الدين محمد بن احمد، الإرشاد إلى علم الإعراب، تح محسن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، سنة 1987.

36- الكسواني مصطفى خليل، الواضح في علم النحو (قواعد أساسية)، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، سنة 2011.

37- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة 1986.

38- ابن منظور، لسان العرب، تح علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1988.

39- المظفر بن الفضل العلوي، الاغريض في نصرة القريض، تح نهى عارف الحسن، مطبعة طربين، ط، سنة 1976.

40- النابغة الذبياني، الديوان، تح شكري فيصل، ط، بيروت، سنة 1968.

41- النديم محمد بن إسحاق، الفهرست، تح مصطفى الشويخي، الدار التونسية للنشر، سنة 1985.

42- ابن هشام الأنصاري عبد الله جمال الدين، قطر الندى و بل الصدى، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى سنة 1994.

43- ابن هشام الأنصاري جمال الدين، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2001.

44- ابن يعيش موفق الدين أبي البقاء، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 2001.

45- ياقوت محمود سليمان، التوابع في النحو العربي، مكتبة لسان العرب، جامعة طنطا، سنة 2005.

ج- المذكرات:

1- عبد الحليم عبد الله، الأصول في كتاب سبويه، (رسالة ماجستير)، جامعة حلب، سنة 2005.

2- محمد بلعيدوني، الأصول النحوية عند البلاغيين في القرن الثالث هجري، (رسالة ماجستير)، سنة 2001-2002.

3- عمر لحرش، الدرس النحوي عند مهدي المخزومي بين التقليد و التجديد، (رسالة ماجستير)، جامعة ورقلة، سنة 2012-2013.